جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: الحقوق

تخصص: التنظيم لقانوني للمهن السياحية والفندقية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):
سلمة عبد الوهاب
جرمون مداني

يوم: 2025/06/04

النظام القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة

لجنة المناقشة:

زوزو نور الهدى	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
بختي علاء الدين	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
هشام الباهي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى العزيز الذي حملت إسمه فخرًا و إلى من كلّله الله بالهيبة و الوقار وإلى من حصد الأشواك عن دربي و زرع لي الراحة بدلا منها

إلى أبي رحمهُ الله و طيّب ثراه (سلمة محمد) أهدي هذا العمل لروحك الطاهرة و أسئل الله أن يكون في ميزان حسناتك

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الصاعد بي نحو الجنة ، إلى اليد الخفية التي أزالت عني العقبات و إلى من ضلت دعواتها تحمل إسمي ليلًا و نهارًا أمي محبوبتي و مُلهمتي

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وجدار قلبي المتين إخوتي و أخواتي.

وإلى من ضاقت بي الدنيا ووسعت بخطاهم و إن سقطت كانوا أول من رفعوني بكلماتهم إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب أصحابي و أحبتي . ها أنا اليوم أطويت صفحة من التعب و سجلت في تاريخي فخرًا لا يُنسى .لم أعد أتسائل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الإنتظار .هاهي الخُطى التي كانت تتعثر أحياناً قد وجدت مُستقرها في قمة الإنجاز و بين طيات الطريق تنفست سلاماً و فرحاً و إمتناناً .و آخر دعواهم الحمدلله ربِّ العالمين .

سلمة عبد الوهاب

الاهداء

الحمد لله وكفى الصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وله اما بعد

الحمدلله الذي و فقنا لتثمين هذه الخطوة في سيرتا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة المديح والنجاح بفضله تعالى.

مهداة إلى :

روح أبي الطاهرة المجاهد (محمد الأحضر جرمون) طيبا الله ثراه وجعل الجنة مأواه وغفرله ولجميع موتى المسلمين.

كما لاننسى فقيد الأسرة الجامعية (بوطرفاية أحمد) رحمه الله وغفرله وجعله من أهل الحنة.

كما أتقدم بالشكر لأمي وزوجتي واللتين كانتا سندًا لي في هذه الحياة، كما اهدي عملي هذا لأخوتي حفظهم الله – ورعاهم كل بإسمه ومقامه ، ولا أنسى أبنائي الأعزاء خزان الطاقة الذي لاينفذ (ملاك – ساجد محمد – أسيد) ، كما أهدي هذا العمل إلى من شاركني اياه (عبد الوهاب سلمة) وإلى الدكتور والصديق (علي يلقاسمي) والأستاذ (مويحي تقي الدين) وإلى أخي ورفيق دربي (دفداف مراد) كما لا أنسى بالذكر جميع الأصدقاء كل باسمه ومقامه (توفيق،اسماعيل،عميروش،عمارة،سفيان، نور الدين، عادل، مصطفى). وإلى كل من علمني حرفا وكان سبباً في نجاحي

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل البركات و بتوفيقه تتحقق المقاصد و الغايات ، والصلاة و السلام على النعمة المسداة و الرحمة المهداة :خير خلق الله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد : نتقدم بالشكر و العرفان " للأستاذ بختي علاء الدين" على رحبة صدره ومرافقتنا في جميع مراحل إعداد المذكرة

كما نتقدم بالشكر الخالص للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

كما نتقدم بالشكر والعرفان لرئيسة القسم الخاص و الشكر موصول إلى جميع أساتذة قسم الحقوق بجامعة محمد خيضر بسكرة

كما نتقدم بالشكر لسيد مدير فرع الديوان الوطني الجزائري للسياحة ببسكرة ناصر علوي

كما نتقدم بالشكر والعرفان الى السيدة نجلاء منصوري المكلفة بالشؤون القانونية لدى الديوان الوطني التونسي للسياحه بتونس الشقيقة على رحابة صدرها وتزويدنا بما يخدم مذكرتنا من مجلات وقوانين

كما نتقدم بالشكر الى وزارة السياحة التونسية ونخص بالذكر السيد:

أيمن الرحماني مدير الدراسات ل (ONTT)على رحابة صدره واستقباله

والشكر موصول الى جميع الاساتذة والمدرسين الذين سهروا على تكويننا منذ المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية ونقول لهم جزاكم الله عنا وعن الجزائر كل خير

مقدمة

تُعدّ السياحة من أبرز القطاعات الاستراتيجية التي توليها الدول الحديثة أهمية متزايدة، لما تساهم به في تنويع مصادر الدخل الوطني، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقًا من هذه الرؤية، عملت الجزائر على وضع أسس قانونية وتنظيمية تهدف إلى تطوير السياحة الداخلية واستقطاب السياح الأجانب، من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات مختصة، تلعب دورًا محوريًا في التخطيط، التنظيم، الترويج، والمرافقة. ومن بين هذه المؤسسات، يبرز **الديوان الوطني الجزائري للسياحة** كإحدى الدعائم الأساسية في تنفيذ السياسات السياحية الوطنية.

اولا: أهمية الدراسة

أ: الأهمية العلمية للدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية من خلال تركيزها على الإطار القانوني المنظّم للديوان الوطني الجزائري للسياحة، وهو جانب لا يزال يفتقر إلى التحليل الأكاديمي المعمّق في الأدبيات القانونية الجزائرية، لاسيما في مجال السياحة. وتُسهم الدراسة في سدّ هذا الفراغ من خلال تقديم قراءة تحليلية للأنظمة والتشريعات التي تحكم عمل الديوان، مما يعزّز فهم الباحثين والمهتمين بالقانون السياحي لطبيعة التنظيم المؤسساتي لهذا القطاع. كما تبرز الأهمية العلمية في توجيه البحث القانوني نحو قطاع اقتصادي حيوي يتطلب مزيدًا من التأصيل النظري والدراسات التطبيقية.

ب: الأهمية العملية للدراسة

تنطوي الدراسة على أهمية عملية واضحة، إذ تسعى إلى تقييم مدى فعالية الديوان الوطني الجزائري للسياحة في تحقيق أهداف السياسة السياحية للدولة، خاصة في ظل التحديات التي يعرفها القطاع. وتُساعد نتائج الدراسة على فهم مكامن القوة والقصور في التنظيم القانوني للديوان، ما يتيح اقتراح توصيات عملية من شأنها تحسين أدائه وتفعيل دوره في النهوض بالسياحة الوطنية. كما تبرز الأهمية العملية في كون الدراسة تواكب جهود الدولة الجزائرية في دعم القطاع السياحي، سواء من خلال تحديث الأطر التشريعية أو من خلال الاستثمار في التكوين البشري والتأهيل المهني.

ثانيا: أهداف الدارسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة.
- إبراز مدى مساهمة الديوان في تنفيذ السياسة السياحية الوطنية.
- تقييم فعالية الهيكل التنظيمي للديوان في ضوء مهامه واختصاصاته.
- تقديم مقترحات لتحسين التنظيم القانوني للديوان، بما يواكب المستجدات السياحية.
- إجراء مقارنة معيارية مع هيئات سياحية دولية لتحديد مكامن القوة والضعف.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

تم إن اختيار موضـــوع البحث لا يتم بشـــكل اعتباطي، بل يُبنى على مجموعة من الاعتبارات العلمية والمنهجية والشـخصـية التي تتقاطع فيما بينها لتُشـكّل الدافع الحقيقي وراء الخوض في دراســـة إشـــكالية معينة. وفي هذا الإطار، جاء اختياري لموضـــوع "الديوان الوطني الجزائري للسياحة" كنتيجة لقناعة متزايدة بأهمية دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُؤطر نشاط هذه المؤسسة، بالنظر لما لها من دور محوري في تنشيط وتطوير السياحة في الجزائر.

وقد ارتكز اختياري لهذا الموضـــوع على جملة من الأســـباب، يمكن تقســـيمها إلى أســـباب موضـــوعية تتعلق بأهمية الموضـــوع من الناحية القانونية، وأخرى شـــخصـــية ترتبط باهتماماتي وتوجهي الأكاديمي.

أ: الأسباب الموضوعية

- الحاجة إلى دراســـة الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم عمل الديوان لتقييم مدى ملاءمته وفعاليته.
- نقص الدراسات القانونية المتخصصة في تنظيم المؤسسات السياحية الجزائرية، وخاصة الديوان الوطني للسياحة.
- وجود تحديات قانونية وتنظيمية تؤثر على أداء الديوان، ما يســـتدعي دراســـة معمقة لتحديد نقاط القوة والضعف.

ب: الأسباب الشخصية

- اهتمام الباحث بمجال القانون الإداري والتنظيم المؤسسي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.
- الرغبة في الربط بين النظرية القانونية والتطبيق العملي في مجال السياحة.
- السعي لتقديم إسهام علمي يساعد في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة.

رابعا: إشكالية

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) أحد أبرز الأدوات المؤسساتية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية في تنفيذ سياستها السياحية، خاصة في مجال الترويج والتسويق للوجهة السياحية الجزائرية على المستويين المحلي والدولي. وقد تم إرساء نظام قانوني وتنظيمي يؤطر هذه الهيئة من حيث النشأة، الطبيعة القانونية، المهام، الهيكل، وآليات العمل، بما يعكس إرادة الدولة في دعم التنمية السياحية وتثمين الموارد الوطنية.

غير أن الواقع السياحي في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف الجاذبية وقلة الترويج مقارنة بما تمتلكه البلاد من إمكانات طبيعية وثقافية وتاريخية، ما يطرح إشكاليات متعددة بشأن نجاعة الأطر القانونية والتنظيمية المسندة للديوان في أداء وظائفه الحيوية.

ومن هنا تبرز الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة:

هل الآليات القانونية للديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAt كفيلة للترويج السياحي للجزائر؟

خامسا: منهج الدراسة

تتطلب دراسة النظام القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل القانوني، الوصف الواقعي، المقارنة، والنقد القانوني، وذلك لفهم الإطار القانوني المؤطر لهذه الهيئة، ومدى قدرته على تفعيل مهامها وتحقيق أهداف السياسة السياحية الوطنية. وفيما يلي تفصيل المناهج المستخدمة:

أ-المنهج التحليلي

يُعد المنهج التحليلي حجر الزاوية في البحث القانوني، حيث يتم من خلاله تفكيك النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالديوان الوطني الجزائري للسياحة إلى عناصرها الأساسية، وتحليل مضمونها بدقة من حيث النص، الغرض، والنطاق.

يتم التركيز على القوانين الأساسية، مثل القانون المؤسس للديوان، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية، إضافة إلى اللوائح التنظيمية ذات الصلة، بهدف:

- تحديد الإطار القانوني الذي ينظم إنشاء الديوان ووظائفه وصلاحياته.
- دراسة توزيع الاختصاصات بين الديوان والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالسياحة.
- فهم الآليات القانونية التي تمكّن الديوان من أداء مهامه في الترويج السياحي.
- تقييم مدى وضوح وصراحة النصوص في تحديد مهام الديوان والتزاماتها القانونية.

ويتيح هذا المنهج قراءة دقيقة للنصوص القانونية مع إظهار العلاقات القانونية البينية والآثار القانونية المترتبة على تطبيقها.

ب-المنهج المقارن

المنهج المقارن يُعتبر من الأدوات الفعالة في البحوث القانونية، حيث يُمكّن الباحث من:

- وضع الإطار القانوني والتنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة في سياق أوسع من التجارب المشابهة، وخاصة مقارنةً مع الديوان الوطني التونسي للسياحة أو هيئات مماثلة في دول أخرى.
- تحديد الفروق في النصوص القانونية، أساليب التنظيم، وتوزيع الاختصاصات بين الدولتين، مما يساعد على كشف نقاط القوة والضعف في النظام الجزائري.
- استخلاص الدروس المستفادة من التجارب المقارنة، التي يمكن أن تسهم في اقتراح إصلاحات أو تحسينات قانونية وتنظيمية تلائم السياق الجزائري.

سادسا: الدراسات السابقة:

1-دراسة بن جلاوي نورة (2019):

"واقع وآفاق التسويق السياحي الإلكتروني بالمؤسسات السياحية الجزائرية – دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري للسياحة"ONAT

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع وآفاق التسويق السياحي الإلكتروني في المؤسسات السياحية الجزائرية، مع التركيز على حالة الديوان الوطني الجزائري للسياحة. تناولت الباحثة مفهوم التسويق السياحي الإلكتروني باعتباره آلية حديثة تعتمد على تكنولوجيا الإنترنت في الترويج للمقاصد السياحية وتطوير الخدمات ذات الصلة. وقد أجريت الدراسة من خلال توزيع استبيان على 31 فرعًا من فروع الديوان الوطني للسياحة، تم تحليل 24 استبيانًا منها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي.SPSS

توصلت الدراسة إلى أن الديوان يقوم فعليًا بممارسة التسويق السياحي الإلكتروني، مما أسهم في رفع مردوديته، إلا أن هذه الممارسة ما تزال تواجه العديد من التحديات، من بينها غياب استراتيجية وطنية موحدة، ونقص الاهتمام الرسمي من قبل السلطات الحكومية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء أهمية أكبر لهذا النمط الحديث من التسويق، لا سيما في ظل التحول العالمي نحو السياحة الرقمية.

تُبرز هذه الدراسة أهمية تفعيل التسويق الإلكتروني في مؤسسات السياحة الحكومية، وتُعد مرجعًا هامًا يمكن الاستناد إليه في قياس فعالية آليات الترويج السياحي في الجزائر، وبخاصة في إطار تطوير أدوار الديوان الوطني الجزائري للسياحة.

2- دراسة بن حود نورة (2019)

" دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة في ترقية قطاع السياحة بالجزائر – فرع ولاية غرداية"

تندرج هذه الدراسة ضمن مذكرات التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، وقد تم إنجازها بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة. هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الديوان

الوطني الجزائري للسياحة، تحديدًا فرعه بولاية غرداية، في تنشيط وترقية القطاع السياحي على المستوى المحلي، من خلال عرض المهام المنوطة به، وطبيعة الأنشطة التي يقوم بها، ومدى فعاليته في الترويج للوجهات السياحية.

ارتكزت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مقابلات ميدانية ومعطيات إحصائية محلية، أبرزت من خلالها محدودية الإمكانيات المتاحة للفرع المحلي للديوان، إلى جانب التحديات المرتبطة بضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال السياحي. ورغم ذلك، أظهرت الدراسة بعض الجهود المبذولة من طرف الديوان في الترويج للمنطقة كوجهة سياحية ثقافية، خاصة من خلال المشاركة في التظاهرات والمعارض الوطنية.

خلصت الدراسة إلى أن ترقية السياحة في الجزائر عامة، وفي غرداية خاصة، لا يمكن أن تتحقق دون تعزيز صلاحيات الفروع المحلية للديوان، وتمكينها من آليات رقمية حديثة للتسويق، إضافة إلى ضرورة تكثيف التنسيق بين الديوان والجهات الفاعلة الأخرى.

3-اوجه التداخل و اوجه الاختلاف

يتبين من خلال المقارنة بين دراستي "بن جلاوي نورة (2019)" و"بن حود نورة (2019)" وجود تداخل وتكامل في الطرح العام لكل منهما، حيث انطلقت الدراستان من هدف مشترك يتمثل في إبراز دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة في ترقية القطاع السياحي، مع اختلاف زاوية المعالجة والمنهجية المعتمدة. إذ ركزت دراسة بن جلاوي على البعد التكنولوجي الحديث المتمثل في التسويق السياحي الإلكتروني، باعتباره آلية محورية لتفعيل الحضور الرقمي لمؤسسات السياحة الحكومية، وقد اتخذت من الديوان كمؤسسة وطنية نموذجًا للتحليل. في حين اختارت دراسة بن حود التركيز على البعد الميداني المحلي من خلال فرع غرداية للديوان، مبرزة التحديات التي تواجه أداء الفروع الجهوية من حيث الموارد والتنسيق المؤسساتي.

وتتقاطع الدراستان في التأكيد على ضرورة تطوير آليات عمل الديوان بما يتماشى مع متطلبات السياحة الحديثة، سواء من خلال تعزيز التسويق الرقمي أو عبر تمكين الفروع المحلية من أداء أدوار أكثر فعالية. كما أن كليهما خلص إلى وجود عراقيل تنظيمية وتكنولوجية تعيق بلوغ أهداف الديوان بالشكل الأمثل، وهو ما يستدعي مقاربة شاملة تُدمج بين الإصلاح التقني على المستوى الوطني والتأهيل الإداري والبشري على المستوى المحلي. وبذلك، تبرز أهمية الجمع بين التحليل

الإستراتيجي العام والدراسة الميدانية التفصيلية لفهم واقع السياحة الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار الدور الذي يضطلع به الديوان الوطني للسياحة.

تقسيم الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع وأهميته، والمتمثلة في بحث مدى فعالية الآليات التنظيمية والتسويقية المنوطة بالديوان الوطني الجزائري للسياحة في دعم وترقية المقصد السياحي الجزائري، أن يتم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين اثنين، يهدف كل منهما إلى معالجة جانب مكمل للموضوع في إطار منهجي متكامل، على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل حول السياحة والهيئات المشرفة عليها في الجزائر

يعد هذا الفصل تمهيديًا تأسيسيًا، يهدف إلى وضع السياحة ضمن إطارها المفاهيمي والتاريخي والمؤسساتي، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد المفاهيم العامة للسياحة، من خلال التعرض لتعريفها، وأنواعها، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى رصد تطورها التاريخي. أما المبحث الثاني، فقد خصص لدراسة الهيئات الرسمية المكلفة بتنظيم وتسيير النشاط السياحي في الجزائر، سواء على المستوى المركزي ممثلًا في الوزارة الوصية، أو من خلال المؤسسات العمومية تحت وصايتها، والتي من ضمنها الديوان الوطني الجزائري للسياحة.

الفصل الثاني: التنظيم القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) يُعد هذا الفصل جوهر الدراسة، حيث تناولنا فيه الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسة محل الدراسة، بهدف تحليل بنيتها التنظيمية، واختصاصاتها، ومدى ملاءمة آلياتها مع متطلبات الترويج السياحي في الجزائر. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول :خُصص لدراسة الجوانب التنظيمية والإدارية للديوان، بدءًا من تقديم عام حول نشأته، طبيعته القانونية، وتطوره التاريخي، مرورًا بتحليل هيكله الإداري والتنظيمي، ووصولًا إلى عرض آليات التسيير والتوزيع الجغرافي لفروعه.

المبحث الثاني :ركّز على تحليل المهام والوظائف المنوطة بالديوان الوطني الجزائري للسياحة، مع تقديم قراءة تفصيلية للعروض والخدمات التي يسوقها داخليًا وخارجيًا، في محاولة لتقييم مدى نجاعة هذه العروض في تحقيق أهداف الترويج السياحي الوطني، ومقارنتها –

بشكل غير مباشر – بالممارسات المتبعة في هيئات مشابهة، على غرار الديوان الوطني التونسي للسياحة.

وفي ختام الدراسة، خُصصت خاتمة لتقديم أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين أداء الديوان الوطني الجزائري للسياحة وتعزيز فعاليته في الترويج السياحي.

الفصل الأول

التنظيم السياحي في الجزائر

الفصل الأول: التنظيم السياحي في الجزائر

تُعد السياحة من أهم القطاعات الحيوية التي تعول عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظرًا لما تدرّه من مداخيل مالية، وما تخلقه من فرص عمل، فضلًا عن دورها في تعزيز صورة الدولة على المستوى الدولي. وفي الجزائر، حظي هذا القطاع بأهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة، حيث سعت السلطات العمومية إلى إرساء قواعد تنظيمية وتشريعية وهيكلية تضمن تنميته وتطويره بما يتماشى مع الإمكانيات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها البلاد.

وانطلاقًا من هذا التصور، لا يمكن الحديث عن تنظيم سياحي فعال دون الإحاطة بالمفهوم العام للسياحة ومختلف أشكالها، وكذا بالجهات والهيئات المسؤولة عن تأطير النشاط السياحي وتوجيهه. فالفهم الدقيق لمفهوم السياحة يُعد مدخلًا أساسيًا لتحديد نطاقها وآليات تنظيمها، في حين يُمثل التعرف على الهيئات العمومية المشرفة عليها ضرورة لفهم البنية المؤسساتية التي تُعنى بتسيير القطاع ووضع سياساته.

وبناءً على ذلك، يتضمن هذا الفصل محورين أساسيين، يتناول أولهما الإطار المفاهيمي للسياحة، في حين يُخصص المبحث الثاني لدراسة مختلف الهيئات العمومية المؤطرة للنشاط السياحي في الجزائر، من خلال استعراض طبيعتها، أدوارها، ومجالات تدخلها.

المبحث الأول: مفهوم السياحة

يُعد قطاع السياحة من الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث يمثل نشاطًا ديناميكيًا متشعب الأبعاد، يتجاوز كونه مجرد ترفيه أو استجمامًا فرديًا ليصبح صناعة متكاملة ذات تأثيرات اقتصـــادية واجتماعية وثقافية وبيئية واســـعة النطاق. يهدف هذا المبحث إلى استجلاء مفهوم السياحة في جوهره، وتحديد أنواعها المختلفة بناءً على معايير تصنيفية متنوعة، والكشـــف عن الأهمية المتزايدة التي يكتســـبها هذا القطاع في دعم التنمية الشـــاملة وتعزيز التواصل الحضاري بين الأمم والشعوب.

ســـعيًا لتحقيق هذه الأهداف، ســـيتناول المبحث في بدايته تحديد مفهوم للســـياحة، مع اســـتعراض أبرز التعريفات المقدمة من قبل المنظمات الدولية والباحثين المختصـــين. بعد ذلك، سيتم التطرق إلى تصنيف أنواع السياحة وفقًا لمعايير متعددة، تسلط الضوء على التنوع الهائل الذي يشـهده هذا النشـاط. وفي الختام، سـيتم تحليل الأهمية الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للسياحة، مع التأكيد على دورها المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

المطلب الأول: تعريف السياحة

يتطلب الفهم الشامل لمفهوم السياحة استعراض تعريفه من مختلف الزوايا المعرفية، بما في ذلك الجوانب اللغوية والاصـــطلاحية، والفقهية، والقانونية، وذلك بهدف الإحاطة بكافة الأبعاد التي تضمن شمولية التعريف. تحقيقًا لهذه الغاية، سيتناول هذا المطلب تحليل تعريف السياحة من الناحية اللغوية والاصـطلاحية في الفرع الأول، ثم سـيسـتعرض تعريفها من المنظور الفقهي في الفرع الثاني، وأخيرًا سيقدم تعريفًا للسياحة من الناحية القانونية في الفرع الثالث".

الفرع الأول: تعريف السياحة لغة واصطلاحا

اشتق مفهوم السياحة في اللغة العربية من الفعل "ساح" : يسيح، سَيْحًا، و سَيَحَانًا، الماء: جرى على وجه الأرض – الرجل: سَـيَحَا وسـيحانا، سـياحة، وسـيوحا: جال في البلاد للتنزه أو التفرج أو غير ذلك فهو سائح، وسياح (ج) سياح لا سواح و سائحون.[1]

[1] علي بن هادية و أخرون، **القاموس الجديد لطلاب (معجم عربي مدرسي ألفبائي)** ، المؤسسة العمومية للكتاب، الجزائر، ط 7، 1991م– ص44

و يقال: سَـاح في الأرض يَسِـيْحُ سِـيَاحَةً وسُـيُوحَاً وسَـيَحَاناً، أي: ذهب. والسِّـياحة: الذهاب في الأرض للعبادة، والترهب.[1]

وقد سَاح، ومنه المسيح ابن مريم، عليهما السلام، لأنه كما جاء في بعض الأقاويل: كان يذهب في الأرض و إذا أدركه الليل صـف قدميه، وصـلى حتى الصـباح، فإذا كان كذلك فهو مفعول بمعنى فاعل.[2]

قال في فتح الباري: "وأما عيسى فقيل سمي بذلك... لأنه كان يمسح الأرض بسياحته".

وفي المعجم الوسيط: "السِّيَاحة: التنقل من بلد إلى بلد طلباً للتنزه أو الاستطلاع والششف. "

وبهذا يتبين أن السياحة في اللغة هي مطلق الذهاب في الأرض للعبادة أو للتنزه أو الاستطلاع أو غير ذلك. [3]

يعود مفهوم السياحة لشلمة "TOUR" المشتقة من اللاتينية "TORNO" ففي سنة 1643 م ولأول مرة تم اسـتخدام مصـطلح tourisme" " ليدل على السـفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مشان الى آخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، و يتضمن المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.

وفي اللغة الإنجليزية، تحمل كلمة "Tour" معنى التجوال والدوران، بينما تشـير كلمة "Tourism"إلى الانتقال أو الحركة الدورانية. وقد بذلت جهود متعددة من قبل الباحثين لتقديم تعريف موحد وشامل للسياحة، إلا أن هذه المحاولات اتسمت بتنوع المنطلقات، حيث ركز كل باحث على جانب معين أو ظاهرة محددة، سـواء كانت اجتماعية، أو اقتصـادية، أو ثقافية، أو دينية[4]، كما تناول البعض السـياحة من منظور دورها في تعزيز العلاقات الدولية والإنسـانية والثقافية[5].

[1] علي بن هادية و أخرون، المرجع سابق_ ص44

[2] هدى سيد لطيف، **السياحة: النظرية و التطبيق**، الشركة العربية نشر و التوزيع، القاهرة، 1994، ص11

[3] خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية** ، دار زهران لطباعة و النشر، الاردن ، 1999، ص24 .

[4] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان،سنة 2007 ،ص19

[5] https://www.wordreference.com/enar/tour

أما من الناحية اللغوية الصرفية، فيشير أصل كلمة "سيح" إلى استمرار الشيء وذهابه. وعليه، فإن السياحة لغةً تعني مطلق الذهاب في الأرض لأغراض متنوعة، تشمل العبادة، أو التنزه، أو الاستطلاع، أو غير ذلك. [1]

وقد ورد مصطلح السياحة في الاصطلاح الشرعي بدلالات متعددة، منها الصيام، والجهاد، والأمان، والسير في الأرض للاعتبار والتفكر، أو لتحقيق مقاصد شرعية كالحج والزيارة وطلب العلم وما شابه ذلك.

ويتجلى ورود لفظ السياحة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾[2] [التوبة: 2] ، وقد فسر الإمام الطبري هذه الآية بأنها تعني السير في الأرض آمنين غير خائفين.

كما يُقصد بالسياحة في هذا السياق القرآني سياحة العبد للتقرب من خالقه بالعبادات المختلفة، أو التجول في الأرض للتعبد والتدبر والتأمل في مظاهر قدرة الخالق وآياته وعجائب صنعه، وكذلك للموعظة والاعتبار [3]

الفرع الثاني: التعريف الفقهي للسياحة

قدم الباحث الألماني **جوبير فولر** في عام 1905 تصورًا حديثًا للسياحة، حيث وصفها بأنها "ظاهرة تنشأ من الحاجة المتزايدة للأفراد إلى الراحة وتغيير الأجواء، بالإضافة إلى تنامي الإحساس بجمال الطبيعة وما يصاحب ذلك من شعور بالبهجة والمتعة". وأشار فولر إلى" أن هذه الظاهرة تتعزز بشكل خاص بين مختلف الشعوب والفئات الإنسانية، كنتيجة للاتصالات المتزايدة التي أفرزها التوسع في نطاق التجارة والصناعة وتطور وسائل النقل"[4].

---

[1] مصطفى عبدالقادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2003 ، ص 70

[2] سورة التوبة، الاية رقم 02

[3] صليحة محمد عشي، **جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي– الجزائر – تونس– المغرب**، ، دار وائل للنشر والتوزيع ألاردن، سنة 2018 ،ص 19

[4] عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة2025** ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012– 2013 ،ص 8

وفي عام 1910، قدم الباحث النمساوي **شولين شراتنهومن** تعريفًا للسياحة " بأنها الاصطلاح الذي يطلق على مجموعة العمليات، وبشكل خاص العمليات الاقتصادية، المتعلقة بوصول وإقامة وتنقل الأجانب داخل وخارج منطقة أو بلد معين، وأي نشاط يرتبط بهم ارتباطًا مباشرًا "[1]

أما بالنسبة للباحثين السياحيين العرب، فيُعرفون السياحة بأنها نشاط يقوم به فرد عبر السفر والاستقرار خارج مكان إقامته الأصلي لمدة لا تتجاوز العام الواحد، وذلك بغرض الترفيه، أو ممارسة عمل تجاري، أو تحقيق أي غرض آخر يلبي رغبات الفرد واحتياجاته[2]".

الفرع الثالث : التعريف التشريعي للسياحة

ورد تعريف السياحة المستدامة في المادة الثالثة من القانون رقم 03-01 في المؤرخ في 17 فبراير 2003 ،.والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث نصت على أن 'تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي، لا سيما من خلال الاستثمار السياحي، مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني[3]

واستنادًا إلى مضمون المادة الثالثة أعلاه، يُستخلص أن السياحة المستدامة تهدف في جوهرها إلى تحقيق تنمية للنشاط الاقتصادي في قطاع السياحة، ويتحقق ذلك بشكل خاص عبر تشجيع وجذب الاستثمارات السياحية. وفي الوقت ذاته، تضع المادة التزامًا قانونيًا بالمحافظة على التراث السياحي الوطني وتثمينه كعنصر أساسي في هذه التنمية المستدامة".

المطلب الثاني : التطور التاريخي للسياحة

لم تكن السياحة ظاهرة حديثة النشأة، بل عرفها الإنسان منذ العصور القديمة، حيث ارتبطت بداياتها بالتنقل لأغراض أساسية كالتجارة، كما هو الحال في الرحلات الطويلة على طريق الحرير، أو لأسباب دينية مثل الحج إلى الأماكن المقدسة، أو بغرض الاستكشاف. وقد كانت هذه التنقلات محكومة بالوسائل المتاحة آنذاك، مما جعلها محدودة النطاق وصعبة التنفيذ. ومع

[1] مصطفى يوسف كافي ،**السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة** ، الفا للوثائق قسنطينة الجزائر، الطبعةالاولى ، 2017 ، ص18 ص 19

[2] القانون رقم 03-01 القانون رقم 03-01 **المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة** المؤرخ في 17 فبراير 2003،

[3] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 مصدر سابق

حلول القرن التاسع عشر، وبفضل الثورة الصناعية وما رافقها من تطور في وسائل النقل (كالقطارات والسفن البخارية)[1]، بدأ مفهوم السفر يتحول من ضرورة إلى خيار، ومن وظيفة إلى متعة. وتواصل هذا التحول بشكل أوسع خلال القرن العشرين مع ظهور السيارات والطائرات، مما جعل السياحة أكثر سهولة وتنوعًا وانتشارًا، وتحولت إلى نشاط اجتماعي واقتصادي عالمي[2].

في هذا المطلب سنتناول تطور السياحة عبر التاريخ، وكيف تغيرت من رحلات فردية إلى صناعة كبيرة تخدم الملايين حول العالم.

الفرع الاول: تاريخ السياحة في العالم

ارتبطت السياحة بالإنسان منذ القدم، ومرت بمجموعة من المراحل منها مرحلة الحضارات القديمة، مرحلة العصور الوسطى السياحة في العصر الحديث والمرحلة المعاصرة وسوف نخوض بنوع من التفصيل في هذه المراحل من خلال تشخيص مختلف مميزات كل مرحلة من هذه المراحل.

أولا –مرحلة الحضارات القديمة

إن مصطلح "السياحة" بصيغته المتعارف عليها في الوقت الراهن لم يكن موجودًا في العصور القديمة، إلا أن أشكالًا بدائية من هذا النشاط كانت تمارس بصورة فطرية. فقد ارتبط وجود الإنسان منذ نشأته الأولى بالتنقل المستمر، مدفوعًا بالحاجة إلى الغذاء والماء والأمن، لا سيما في ظل غياب الاستقرار والقوانين المنظمة لحياته، حيث كانت الطبيعة هي الحاكمة لسلوكياته. وقد تميزت هذه المرحلة، التي يُشار إليها بالعصر البدائي، بتحركات الإنسان بين المناطق الجغرافية، من الأراضي الجافة إلى الخصبة، ومن المواقع الخطرة إلى الأكثر أمانًا، مما يجعل السفر والتنقل ظاهرة ملازمة للوجود البشري، وإن كانت آنذاك خالية من المقاصد الترفيهية التي تميز السياحة الحديثة[3].

- [1] **Cooper, C., Fletcher, J., Fyall, A., Gilbert, D., & Wanhill, S. (2008).** *Tourism: Principles and Practice*. 4th ed., Pearson Education Limited, pp. 6–10.

[2] علي حسن موسى، **مدخل إلى السياحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 21

[3] عصام حسن الصعيدي، **نظمُ المعلومات السياحية**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص126

حيث تهدف إلى إشـــباع نزواته واســـتيفاء احتياجاته الشـــخصـــية، و عند قيام الدول و الحضـارات أصـبح السـفر وسـيلة تجارية و القيام بالحملات العسـكرية و التعلم والتعليم، وكان للفينيقيين السبق في الاهتمام بالتجارة والتنقل، فقد عرفوا يحب المخاطرة و الترحال البحري.[1]

ولعل أهم الرحلات الســـياحية في بلاد الإغريق[2] الوفود اليونانيين القدماء وســـكان الأقاليم الأوربية المجاورة التي تأتي إلى جبال المبيا لمشـاهدة الألعاب الأولمبية التي شـرع تنظيمها العام 776 قبل الميلاد، هذا التوافد شـجع على بناء الفنادق لزوار أثينا، وكان ذلك خلال القرن (14) الرابع عشر قبل الميلاد.[3]

ثانيا –مرحلة العصور الوسطى

كان اتجاه الســياحة في تلك العصــور إلى التجارة ، الحج ، أو الدراســة و قد انفرد العرب الفترة مابين القرن الثامن و القرن الرابع عشـر بتطوير مبادئ السـياحة بحيث وضـعوا الأسـس الأولى لمعظم فروع الســياحة ، وكانت بغداد و قرطبة أكثر المدن ثراء افك لتجارة العالم تجرى بها مما جعل تجارها نشــيطة و صــناعاها ناجحة ، وكان تمركز الحياة الثقافية و الحضــارية حيث جذبت إليها العلماء و المثقفين من كل أنحاء العالم ، وبدأ تحركة الازدهار في العلوم و الفنون والآثـار ، و لقـد انطلق الرحـالـة العرب يجوبون العـالم الـذي كـان يـدور في فلـك تلـك الحضارة.[4]

وقد ترك هؤلاء الرحالة وثائق سـياحية مهمة و من أبرزه م ابن بطوطة الذي وضــع كتاب "تحفه الأنظار في غرائب الأمصـار وعجائب الأسفار" الذي ضـمن هرحلاته إلى آسيا و إفريقيا و كذلك أبوعبيدة البكري الذي وضــع كتاب عن غرب إفريقيا بعنوان "المســالك والممالك" و لا تزال هذه الكتب تصـلح للإرشـاد السـياحي في تلك المناطق إلى يومنا هذا، والرحالةا لعرب ابن جبير الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق. [5]

---

[1] عوينان عبدالقادر، مرجع سابق، ص4

[2] كواش خالد، **السياحة مفهومها ، أركانها ، أنواعها** ، دار التنوير، الجزائر ،2007 ، ص12.

[3] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 14

[4] عائشة شارفوي ، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية** ، اطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية والاتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2015

[5] عائشة شرفاوي ، مرجع نفسه ، ص 3

ثالثا-السياحة في العصر الحديث

تمتد هذه المرحلة بين القرن 16 عشر و نهاية القرن 19 عشر الميلاديين [1]، فقد شهدت هذه المرحلة اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف استراليا العام 1605م ونيوزيلندا للعام 1769م [2] ، وقد عرفت هذه المرحلة بالرحلات الأوربية إلى إفريقيا و تطور الآلة و وسائل المواصلات والاتصالات ، و ظهور بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية ، شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية سيما في أوربا ، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم الرحلة سياحية من خلال THOMAS COOK العام 1841 م في بريطانيا ، حيث قام بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار الزيارة البحر لمدة يوم واحد ، كما قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال.[3]

رابعا -المرحلة المعاصرة

شهدت السياحة مع مطلع القرن العشرين تحولاً جذريًا في مسارها التاريخي، حيث بدأت تأخذ طابعًا منظمًا وانتشارًا أوسع، مدعومةً بالتقدم الصناعي والتكنولوجي، خاصة على مستوى وسائل النقل والإيواء. وقد تسارع هذا التطور بشكل لافت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اتسع نطاق السياحة ليشمل فئات اجتماعية أوسع، بفضل تحسّن الظروف الاقتصادية وظهور مفاهيم جديدة كالحق في العطلة والترفيه.[4] بسبب زيادة أوقات الفراغ و ارتفاع مستويات المعيشة و التعليم والتوسع في وسائل النقل و المواصلات السريعة ، إذ يعتبر القرن العشرين قرن "السياحة" حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي[5]، و

[1] عوينان عبدالقادر، مرجع سابق، ص 6

[2] هدى سيد لطيف، مرجع سابق، ص84

[3] عوينان عبدالقادر، نفس المرجع ، ص7

[4] محمود عبد العزيز الشيخ، **اقتصاديات السياحة: المفاهيم والأسس والتطبيقات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص. 45-48.

[5] يسرى دعبس، **الإرشاد السياحي**، دراسات وبحوث في أنتثروبيولوجيا المتاحف، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2006، ص97

بالتالي حدث تطور في المنشـــآت الســـياحية و الفنادق العملاقة، و ظهور كذلك المنظمات السياحية و أهمها المنظمة العالمية للسياحة ، و أهم ما يميز السياحة في هذه المرحلة ما يلي:[1]

تطور حركة السياحة العالمية.

ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية.

تزايد حجم السكان بشكل مضطرد.

تطور العلاقات بين البلدان.

تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي، وتطور صناعة السيارات.[2]

الفرع الثاني: تاريخ السياحة في الجزائر

لقد من النشـــاط الســـياحي في الجزائر بعده مراحل تطور من خلالها من مرحلة الى أخرى فشهد بذلك تطورا في الهياكل والهيئات المختصة ووضعت برامج سياحية جديده وقوانين تسيرها النشـــاط بالإضـــافة إلى زيادة الاهتمام بالمنتوج الســـياحي من طرف الدولة واقتصـــر النشـــاط السياحي بالجزائر على مرحلتين قبل الاستعمار وبعد الاستقلال.

أولا: النشاط السياحي خلال فتره الاحتلال الفرنسي (1830 -1962)

يعود ظهور النشـاط السـياحي في فترة الاحتلال الفرنســي للجزائر إلى عام 1897م عندما أســس المحتل الفرنســي اللجنة الشــتوية الجزائرية[3] وتمكن من تنظيم قوافل ســياحيه عديدة من أوروبا إلى الجزائر.

فجلبت العديد من السياح الأوروبيين وهو ما جعل المحتل الفرنسي يفكر في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات السياح ففي عام 1914م تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران[4] وفي

[1] نونة بن حملاوي، **واقع و افاق التسويق السياحي الالكتروني بالمؤسسات السياحية الجزائرية**، دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2019، ص 105

[2] عوينان عبدالقادر، مرجع سابق، ص7

[3] سعاد طبعة، عالية بشير، **اهمية السياسة في احداث التغير السوسيو اقتصادي في المجتمع الجزائري** ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد6 ص 332

[4] نونة بن حملاوي، نفس المرجع ، ص 101

سـنة 1916م تشـكيل نقابة سـياحية في قسـنطينة، تمثلت مهام هذه النقابات في التنسـيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

ففي سـنة 1919 م تم تشـكيل فيدرالية للسـياحة [1]والتي تضـم 20 نقابة سـياحية المتواجدة آنذاك. وفي عام 1928م تم انشاء القرض الفندقي مكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي.

وفي عام 1931م أنشـأ الديوان الجزائري الاقتصـادي (OFALAC)[2] هدفه كان يتمثل في تنمية السياحة.

أدرك المسـتعمر أهميت الموارد والمقومات السـياحية الموجودة في الجزائر ما جعله لا يسـتثني هذا القطاع من مشـروع قسـنطينة الذي قدمه شـارل ديغول عام 1958م والذي جاء فيه إنشـاء 17200 غرفة لفنادق حضرية وهذا للتوفير أماكن الإقامة للسياح.[3]

إن اهتمام الاحتلال بالسياحة دليل على أهمية الموارد السياحية التي تحتوي عليها الجزائر.

ثانيا : السياحة في الجزائر بعد الاستقلال

لقد قامت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة بإنشاء أول وزارة للسياحة والشبيبة والرياضـة الشـيء الذي يدل على اهتمامها بالسـياحة وأيضـا محاولتها لتسـيير الموروث من الهياكل الخاصة بالإيواء الموروثة عن الاحتلال والتي قدرت آنذاك (5922) سرير تولى تسيير هذه الهياكل السـياحية المختصـةوالتي تأسـست في سـنة1965م وهي خاضـعة " COGEHORE" الجنة مختصة في تسيير الفنادق للتسيير الذاتي.

[1] Houari (H), La politique touristique et les investissements en Algérie de puis 1965, Université d'Alger, Faculté de Droit et de Science économique, Alger, 1973.p 45

[2] سعاد طبعة، عالية بشير، مرجع سابق، ص 333

[3] نونة بن حملاوي، مرجع سابق ، ص 101

في سـنة 1966م تخلت الدولة عن هاته اللجنة وأسـندت المهام إلى الديوان الوطني الجزائري للسـياحة الذي أنشـأ سـنة 1962 م بموجب الامر 27/62 وكان تحت وصـاية وزارة الشـباب والرياضة الى غاية 1964 تاريخ إعادة هيكلة الوزارات.[1]

وقد عرفت هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة أوجها في السبعينات من القرن الماضي حيث كانالمقصـد الجزائري بحق يعتبر أحد المقاصـد الواعدة على مسـتوى البحر المتوسـط نظرا لجودة العروض السـياحية المقترحة، وتعود نتيجة الاهتمام بالقطاع السـياحي في إطار المخططات الاقتصادية آنذاك:

المخطط الثلاثي 1967-1969

يتضـح من هذا المخطط أنه لم يتم إيلاء القطاع السـياحي أولوية ضـمن السـياسـات الاقتصادية المنتهجة آنذاك، وذلك بالنظر إلى النموذج الاقتصادي المعتمد في تلك الفترة.

فقد احتل القطاع السياحي مرتبة متأخرة ضمن أولويات السياسة العامة للدولة الجزائرية، إذ لم تتجاوز حصـته من الاسـتثمارات 282 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 2.54% من مجموع الاستثمارات المقدرة بـ 11,078 مليون دينار جزائري. بالمقابل، حظي قطاع الصناعة بأولوية مطلقة، حيث خصـص له مبلغ 5,400 مليون دينار، أي ما نسـبته 48.74% من إجمالي الاستثمارات.

وفيما يتعلق بالمخطط السياحي، فقد تم التصور لإنشاء 13,081 سريرًا سياحيًا، إلا أن ما تم إنجازه فعليًا لم يتجاوز 2,946 سـريرًا، أي بنسـبة إنجاز بلغت 22.5% فقط، فيما بقي 10,135 سـريرًا غير منجز، بما يمثل 77.5% من العدد المبرمج. وقد سـجلت أعلى نسـبة إنجاز ضمن هذا المشروع في المنتج السياحي الساحلي، حيث بلغت % 35.5.[2]

المخطط الرباعي1973-1970

شـهد المخطط الرباعي الأول (1970–1973) استمرار تراجع قطاع السياحة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصـادية، رغم العجز الكبير الذي سُـجل في تنفيذ المشـاريع السـياحية خلال

[1] نونة بن حملاوي ، مرجع سابق ،ص 102

[2] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق ، ص 210

المخطط السابق، حيث بلغت نسبة عدم الإنجاز 77.5%. وبرغم من زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للسياحة إلى 700 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 2.5% من إجمالي الاستثمارات، إلا أن هذه الزيادة ظلت محدودة مقارنة بالمبلغ الإجمالي للاستثمارات الذي بلغ 28 مليار دينار جزائري، مما يؤكد بقاء القطاع السياحي في مرتبة ثانوية ضمن أولويات الدولة، بنسبة مشابهة تقريبًا لما كان عليه الحال سابقًا (2.54%). ويُعد هذا الثبات في النسبة نوعًا من التراجع النسبي في قيمة القطاع، بنسبة طفيفة قدرت ب% .0.04[1]

وفي سياق محاولات النهوض بالقطاع، تم خلال هذا المخطط تحديد هدف طموح بإنجاز 35,000 سرير سياحي ما بين عامي 1970 و1973، إلى جانب التخطيط لإنجاز عشرة مشاريع كبرى ذات طابع سياحي، وأحد عشر مشروعًا إضافيًا يركز على السياحة الصحراوية. كما شمل المخطط جملة من التدخلات الرامية إلى تعزيز البنية التحتية السياحية، من بينها[2]:

- توسيع المراكز السياحية المنجزة أو قيد الإنجاز، على غرار مركب موريني بزرالدة، ومركب الأندلسيات بوهران، ومركب سيدي فرج غرب العاصمة.
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر وتحسين مرافقه.
- ترميم الفنادق الحضرية القديمة، وبناء مؤسسات فندقية جديدة لتلبية الطلب.
- إرساء شبكة واسعة من الفنادق الموجهة للسياحة الصحراوية.
- إنشاء ثمانية حمامات معدنية لتعزيز السياحة الاستشفائية.

ورغم هذه الأهداف الطموحة، بقيت نسب الإنجاز دون المستوى المطلوب، مما عكس محدودية جدية التوجهات الاقتصادية نحو تطوير السياحة خلال هذه المرحلة.

[1] عبد القادر عوينان ، المرجع نفسه، ص 214

[2] نونة بن حملاوي ، مرجع سابق ،ص104

المخطط الخماسي الاول 1980–1985

مع تحسن مستويات المعيشة خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، سُجل ارتفاع ملحوظ في الطلب الداخلي على السياحة، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى تعديل توجهاتها في هذا المجال. وفي هذا الإطار، أنجزت دراسة ميدانية بهدف تحديد طبيعة الطلب السياحي المحلي، ليُبنى على أساسها إعداد استراتيجية سياحية وطنية ملائمة. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الجزائريين يفضلون السياحة الشاطئية بنسبة 50%، تليها السياحة المناخية بنسبة 24%، ثم السياحة المعدنية بنسبة 16%، فالسياحة التخييمية بنسبة 6%، فيما خصصت النسبة المتبقية للسياحة الصحراوية.

سعيًا لتحقيق هذه الأهداف، تم رصد غلاف مالي قدره 3.4 مليار دينار جزائري، وزع على النحو التالي:

- 1.6مليار دينار موجهة لاستكمال المشاريع الجارية الإنجاز.
- 1.8مليار دينار لتمويل المشاريع السياحية الجديدة.

وقد استهدف المخطط الخماسي الأول الوصول إلى طاقة إيوائية تقدر بـ5088 سريرًا من خلال إنجاز 89 مشروعًا موزعين كما يلي[1]:

- مشروعان ساحليان بطاقة 3300 سرير.
- مشروع صحراوي بطاقة 2350 سرير.
- خمسة مشاريع مناخية بطاقة 1150 سرير.
- 32مشروعًا حضريًا بطاقة استيعابية قدرها 6900 سرير.
- 40مشروع تخييم بطاقة 1200 سرير.
- تسعة مشاريع حمامات معدنية بطاقة إجمالية 1650 سرير.

[1] نونة بن حملاوي ، مرجع سابق ،ص106

المخطط الخماسي الثاني1985-1989

جاء المخطط الخماسي الثاني في سياق اقتصادي صعب، نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع عائدات النفط بشكل حاد، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الوطني. في ظل هذه الظروف، اعتُبر تطوير القطاع السياحي أولوية لدعم التنويع الاقتصادي، فتم تخصيص ميزانية قدرها 3.5 مليار دينار جزائري لدعم هذا القطاع.

ركزت الجهود خلال هذه المرحلة على استكمال المخططات التوجيهية لتهيئة مناطق التوسع السياحي(ZET) ، والتي جرى تحديدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-232 الصادر بتاريخ 5 نوفمبر 1988. وقد نص هذا المرسوم على إنشاء 173 منطقة توسع سياحي موزعة كما يلي[1]:

- 12منطقة في الهضاب العليا.
- 20منطقة في الصحراء الجزائرية.

وقد رُوعي في هذا التصنيف الخصائص التاريخية، الثقافية، الجغرافية، والثروات الطبيعية لكل منطقة، بالإضافة إلى توفر الهياكل السياحية الأساسية. ومن خلال هذا المخطط، يتضح أن الدولة أولت اهتمامًا خاصًا بالمناطق الساحلية لتكون محور التوسع السياحي، مع إسناد مهام تطوير هذه المناطق إلى الخواص والجماعات المحلية، في إطار مسعى لفتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص.

المطلب الثالث: أنواع السياحة

تتنوع الأنماط السياحية تبعًا لتعدد المقومات الطبيعية والحضرية، وتأثرًا بتغير الفصول، والخصائص الجغرافية والتضاريسية والمناخية. كما تلعب المقومات التاريخية والموارد المتاحة، كالمياه البحرية والمعدنية الحموية، وأنماط حياة السكان المحليين والمجتمعات، دورًا في هذا التنوع. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر أنواع السياحة برغبات السائحين وأهدافهم، سواء كانت ممارسة الأنشطة

[1]عبد القادر عوينان ، مرجع سابق ، ص 216

الرياضية، أو التسوق، أو حضور المؤتمرات والمعارض العلمية، أو الاستجمام والراحة النفسية، وغيرها من الدوافع.

الفرع الأول: أنواع السياحة حسب طبيعة النشاط والغاية من الزيارة

تتعدد الأنماط السياحية وفقًا للغايات والأهداف المنشودة من الزيارة، ويمكن تصنيفها بناءً على طبيعة النشاط والمقومات الأساسية التي تعتمد عليها. ومن أبرز هذه الأنماط:

أولًا: السياحة الثقافية

تتميز هذه السياحة بطابعها المعرفي والاستطلاعي، حيث تهدف إلى تعزيز الوعي بالحضارات المختلفة وتاريخ وعادات الشعوب وفنونها وتقاليدها. وتشمل زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، واستكشاف التراث الحضاري والثقافي، والتعرف على الأحداث التاريخية الهامة[1].

ثانيًا: السياحة العلاجية والاستشفائية

ينطوي هذا النوع من السياحة على السفر بغرض تحسين الصحة والعافية، وينقسم إلى فرعين رئيسيين :

السياحة العلاجية :

تعتمد على المراكز والمستشفيات الحديثة المجهزة بتقنيات طبية متقدمة وكوادر بشرية مؤهلة لعلاج مختلف الحالات المرضية .

السياحة الاستشفائية :

ترتكز على الاســـتفادة من العناصـــر الطبيعية المتوفرة في بعض المناطق، مثل الينابيع المعدنية والكبريتية، والرمال العلاجية، وأشعة الشمس، وذلك بهدف الاستشفاء وتخفيف أعراض بعض الأمراض.

تتسم هذه السياحة بطابعها العلمي والاقتصادي، وتنشط نتيجة للتطورات المتسارعة في العلاقات الاقتصـــادية والســـياســـية والثقافية والاجتماعية بين دول العالم. وترتبط ارتباطًا وثيقًا بســـياحة المعارض. ويتطلب ازدهار هذا النوع من السـياحة توافر عدة عوامل أسـاسـية، من بينها اعتدال

[1]. مجيد حميد العزاوي، **مفاهيم سياحية**، دار المناهج للنشرو التوزيع الاردن ،ط1، 2018 ،ص 2

المناخ، وتوفر المرافق ووسائل الاتصال الحديثة، ووجود فنادق وقاعات مجهزة لاستضافة الاجتماعات، ومطارات دولية ذات مستوى عالٍ. كما تستلزم سياحة المؤتمرات والمعارض توفير خدمات فندقية راقية، ووسائل اتصالات متطورة، وشبكات نقل متقدمة، وبنية تحتية وخدمية متميزة[1].

ثالثًا: سياحة المؤتمرات والمعارض

ترتبط بالتطورات الكبيرة في العالقات االقتصادية والسياسية والثقافية واالجتماعية بين معظم الدول العالم ونجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بسياحة المعارض ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عوامل عدة مثل اعتدال المناخ توافر المرافق ووسائل االتصال وجود الفنادقالقاعات المجهزة لعقد الاجتماعاتالمطارات الدولية...، وهذا النوع من السياحة يتطلب توفر خدمات فندقية راقية جدا ووسائل اتصاالت حديثة جدا ووسائل نقل متطورة وبنية تحتية وفوقية متميزة[2]

رابعًا: السياحة البيئية

تُعرف بأنها السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية، مع الالتزام بالحفاظ على البيئة وتحسين رفاهية المجتمعات المحلية. وقد ظهر مفهوم السياحة البيئية في السنوات الأخيرة تأكيدًا على أهمية صون الخصائص الطبيعية والتراثية لكل منطقة، بما يساهم إيجابيًا في تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء".[3]

[1]. جلال بدر خضرة، مصطفى يوسف هنادي كافي محمد مخلوف ، **السياحة الريفية** ، ألفا للوثائق قسنطينة الجزائر، 2017 ،ص 22.

[2]. محمد عمر مؤمن ، مرجع سابق ص 87

[3] المرجع نفسه ، ص 88

الفرع الثاني: أنواع السياحة حسب طبيعة المكان والزمان

بالإضـافة إلى الأنماط السـياحية التي تم تناولها، يمكن تحديد أنواع أخرى بناءً على الدافع الأساسي للرحلة وطبيعة الأنشطة الممارسة[1]:

اولا: السياحة الدينية

تتمثل في السـفر من دولة إلى أخرى أو التنقل داخل حدود الدولة الواحدة بهدف زيارة الأماكن المقدسـة كما تركز هذه السـياحة على الجانب الروحي للإنسـان، وهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر لأغراض الدعوة، أو القيام بأعمال خيرية. ومن الأمثلة على السياحة الدينية زيارة المساجد والأضرحة والكنائس.[2]

ثانيا: السياحة الشاطئية

تختص بزيارة الشواطئ بهدف الاستجمام والاستمتاع بالسباحة وممارسة مختلف الرياضات الشاطئية، وتزدهر غالبًا خلال فصل الصيف.[3]

ثالثا: سياحة السفاري والمغامرات

تسـتهدف هذه السـياحة الأفراد الذين يمتلكون شـغفًا وهواية لخوض مغامرات السـفر عبر الصـحاري والغابات والجبال والوديان. تتضـمن استخدام وسائل نقل متنوعة، من المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والهوائية إلى اسـتخدام الحيوانات. يتطلب هذا النوع من السـياحة سـائحين ذوي اسـتعداد خاص نظرًا للصـعوبات المحتملة المتعلقة بالظروف المناخية والجغرافية والتضاريسية. وعادة ما يشمل الإقامة في العراء أو في خيام، حسب طبيعة الموقع.[4]

رابعا: السياحة الترفيهية

تعتبر من أقدم أنماط السياحة على مستوى العالم. تشير الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية تشـهد نموًا أسـرع من الأنواع الأخرى في العديد من دول العالم، حيث احتلت المرتبة الأولى في

[1] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 مصدر سابق

[2] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 المصدر نفسه

[3] المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه

حجم التعاقدات على أنواع السياحة المختلفة بنسبة تصل إلى 65 بالمئة. وتعد السياحة الشتوية والصيفية من أهم مكونات السياحة الترفيهية، وتحظى بأهمية نسبية كبيرة في السياحة العالمية. تتميز سياحة الاستجمام بطول فترة إقامة السائح في المواقع السياحية، والتي قد تتراوح بين 10 إلى 20 يومًا، مما يشير إلى أن مستقبل السياحة العالمية يميل بشكل كبير نحو السياحة الترفيهية والاستجمام والراحة والاسترخاء[1]".

الفرع الثالث: أنواع السياحة في القانون الجزائري

استعرض القانون جملة من الأنشطة السياحية المصنفة وفقًا لهذه المعايير، والتي تشمل على وجه الخصوص[2]:

أولًا :السياحة الثقافية

والتي يُقصد بها قانونًا كل نشاط استجمامي يتمحور حول البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال استكشاف التراث العمراني المتمثل في المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني ذات الأهمية الدينية، أو التراث الروحي الذي يشمل الحفلات التقليدية والعادات والتقاليد الوطنية والمحلية[3].

ثانيًا :سياحة الأعمال والمؤتمرات

والتي يُعرّفها القانون بأنها كل إقامة مؤقتة للأفراد خارج مقار إقامتهم الاعتيادية، والتي تتم بشكل أساسي خلال أيام العمل الأسبوعية لدوافع ذات طبيعة مهنية[4].

[1] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 مصدر سابق

[2] بموجب أحكام المادة الثالثة من القانون رقم 03-01 **المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**، و المؤرخ في 17 فبراير 2003 ، والتي وردت ضمن القسم الثاني من الفصل الأول تحت عنوان 'التعاريف'، تم تحديد أنواع الأنشطة السياحية التي يوليها القانون اهتمامًا خاصًا في إطار شرح وتفسير المصطلحات القانونية ذات الصلة، وذلك بالنظر إلى التنوع الجغرافي والمناخي والزماني والمكاني والقدرات السياحية المتاحة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[3] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01، المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه

ثالثًا :السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر

والتي تشـمل قانونًا كل تنقل يتم لغايات علاجية طبيعية باسـتخدام المياه المسـتخرجة من المنابع الحموية التي تتميز بخصـائص استشفائية عالية، أو باستخدام مياه البحر، ويستفيد من هذا النوع من السـياحة العملاء الذين تتطلب حالاتهم الصـحية علاجًا في بيئة مجهزة بمنشـآت متخصصة في العلاج والاستجمام والترفيه[1].

رابعًا :السياحة الصحراوية

والتي يُقصـد بها قانونًا كل إقامة سـياحية يتم تنظيمها في البيئة الصـحراوية، وتعتمد على استغلال مختلف الإمكانات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها هذه المناطق، بالإضـافة إلى الأنشطة الترفيهية والتسلية والاستكشافية المرتبطة بالبيئة الصحراوية.

خامسًا :السياحة الحموية البحرية

والتي يُعرّفها القانون بأنها كل إقامة سـياحية تنظم على شـواطئ البحر، وتتيح للسـياح، بالإضـافة إلى الاستمتاع بالأنشطة البحرية الترفيهية، ممارسة أنشطة مرتبطة بالتنشيط البدني والاسترخاء في المحيط البحري[2].

سادسًا :السياحة الترفيهية الاستجمامية

والتي تشـمل قانونًا كل نشـاط اسـتجمامي يمارسـه السـياح خلال فترة إقامتهم في المواقع السـياحية أو المؤسـسـات السـياحية المختلفة، مثل حظائر التسـلية والترفيه والمواقع الجبلية والمنشآت ذات الطابع الثقافي والرياضي[3]".

[1] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 ، مصدر سابق

[2] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 ، المصدر نفسه

[3] انظر المادة 03 من القانون رقم 03-01 ، المصدر نفسه

المبحث الثاني: الهيئات العمومية المؤطرة للنشاط السياحي في الجزائر

يُعدُّ القطاع السياحي في الجزائر أحد الركائز الاقتصادية الواعدة، نظراً لما تتمتع به البلاد من مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية فريدة. إلا أن تفعيل هذا القطاع واستغلال إمكاناته بالشكل الأمثل يتطلب وجود هيئات ومنظمات مختصة تُشرف على تخطيطه، تنظيمه، وتطويره.

في هذا الإطار، تبرز مجموعة من الهيئات الرسمية على المستويين المركزي والمحلي، تتبع في غالبيتها وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، والتي تُعدُّ الجهاز الرئيسي المسؤول عن وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتنمية النشاط السياحي. كما توجد مؤسسات اخرى تحت الوصاية مثل (ONT) التي تعمل على الترويج للسياحة الجزائرية، والمديريات الولائية للسياحة التي تُعنى بالتنفيذ الميداني، بالإضافة إلى هيئات تمثيلية كالغرف السياحية التي تُسهم في دعم المستثمرين وتسهيل عملهم.

من خلال هذا المبحث، سنستعرض بالتفصيل أهم الهيئات المشرفة على السياحة في الجزائر، مع تسليط الضوء على أدوارها واختصاصاتها في تنظيم هذا القطاع الحيوي.

المطلب الاول: الهيئات المركزية

هذه الهيئات ذات طابع مركزي قوامها وزارة السياحة تُعرف الوزارة المعنية بقطاع السياحة في الجزائر حاليًا باسم "وزارة السياحة والصناعات التقليدية [1]"، وذلك بعد أن تم تعديل تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-196، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16-06 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية[2]. وقد أُدرج "العمل العائلي" ضمن التسمية الجديدة بهدف تعزيز مكانة المرأة الماكثة في البيت، ودعم أولئك الذين يمارسون

[1] يحكم التنظيم الهيكلي والوظيفي للوزارة المكلفة بالسياحة حاليا المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مؤرخ في 10 جانفي2016، ج ر العدد 2، مؤرخة في 13 جانفي 2016، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 275-17، مؤرخ في 07 أكتوبر 2017، ج ر العدد 59، مؤرخة في 17 أكتوبر 2017، والمرسوم تنفيذي رقم 196-20، مؤرخ في 25 جويلية 2020، ج ر العدد 43، المؤرخة في 28 جويلية 2020، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 400-21، مؤرخ في21 أكتوبر 2021، الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ج ر العدد 81، المؤرخة في 24 أكتوبر 2021.

[2] المرسوم تنفيذي رقم 196-20، مؤرخ في 25 جويلية 2020، ج ر العدد 43، المؤرخة في 28 جويلية 2020، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 401-21، مؤرخ في21 أكتوبر 2021، الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ج ر العدد 81، المؤرخة في 24 أكتوبر 2021.

أنشـــطة حرفية دون امتلاك بطاقة حرفي، وذلك في إطار ســـياســـة تنموية تهدف إلى تثمين الاقتصاد العائلي وتحفيز مساهمته في التنمية المحلية.

ورغم هذا التعديل الرسمي الذي أُدخل على التسمية سنة 2020، إلا أن الاستخدام العملي والشـــائع لا يزال يقتصـــر على تســـمية "وزارة الســـياحة"، أو في بعض الأحيان "الوزارة المكلفة بالسياحة"، بالنظر إلى أن الصناعات التقليدية تُعد مكونًا من مكونات القطاع السياحي.

كما تجدر الإشـــارة إلى أن الموقع الرســـمي للوزارة لا يزال يحمل التســـمية القديمة "وزارة الســـياحة والصـــناعات التقليدية"، ولم تُحدّث كذلك التســـمية الفرنســـية التي بقيت على حالها Ministère du Tourisme et de l'Artisanat، بالإضافة إلى عدم تحيين أسماء المديريات الولائية والمواقع الإلكترونية التابعة له[1]

وفي هذا الســـياق، ســـنقوم لاحقًا بعرض شـــامل لتعريف الوزارة، ونشـــأتها وتطورها عبر المراحل المختلفة، مع التطرق إلى هيكلتها التنظيمية والمهام المنوطة بها.

الفرع الأول: وزارة السياحة

تُعتبر وزارة الســـياحة في الجزائر من أهم الهيئات الحكومية المكلفة بتســـيير وتطوير القطاع الســـياحي، بالنظر إلى دوره المتزايد في دعم الاقتصـــاد الوطني وتحقيق التنمية المســـتدامة. وقد أُسندت إليها صلاحيات متعددة تسمح لها بوضع وتنفيذ السياسات العمومية السياحية، والإشراف على الفاعلين في المجال، وتوجيه الاســـتثمارات وفق رؤية وطنية شـــاملة. ويتناول هذا الفرع التعريف بالوزارة من حيث تســـميتها الرســـمية والوظيفية، مســـار نشـــأتها وتطورها، إلى جانب تنظيمها الإداري والمهام الأساسية المنوطة بها[2].

أولًا: التسمية الرسمية والوظيفية للوزارة

تحمل الوزارة المكلفة بالسـياحة حاليًا التسـمية الرسـمية "وزارة السـياحة والصـناعات التقليدية والعمل العائلي"، وهي التســـمية التي تم اعتمادها بموجب المرســـوم التنفيذي رقم 20-196، المعدل والمتمم للمرســـوم التنفيذي رقم 16-06 المتعلق بتنظيم الهيكل الإداري المركزي للوزارة. ويُلاحظ أن هذا التعديل تضمن إضافة "العمل العائلي" إلى الاسم الرسمي السابق للوزارة، والذي

[1] https://www.mta.gov.dz/ اطلع عليه يوم 2025/05/20 على الساعة 23.20

[2] عويـنان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 184

كان يقتصر على "وزارة السياحة والصناعات التقليدية"، في خطوة تهدف إلى دمج النشاطات الحرفية ذات الطابع العائلي، لا سيما تلك التي تمارسها النساء الماكثات في المنزل، في إطار الاقتصاد المنزلي غير الرسمي، والعمل على تنظيمها وتثمينها.

ورغم صدور التعديل الوزاري سنة 2020 الذي أقر تغيير التسمية الرسمية للقطاع، إلا أن التسمية السابقة لا تزال رائجة في الأوساط الإدارية والشعبية، حيث يُشار غالبًا إلى القطاع بـ"وزارة السياحة" اختصارًا، نظراً لارتباط الصناعات التقليدية بطبيعة النشاط السياحي، في حين لم يتم بعد إدماج "العمل العائلي" بشكل فعّال ضمن برامج واستراتيجيات الوزارة. ويُلاحظ أن هذا التغيير لم ينعكس بوضوح على الهوية الرقمية للوزارة، حيث لا يزال موقعها الإلكتروني الرسمي يُظهر الاسم القديم "وزارة السياحة والصناعات التقليدية"، وكذلك الشأن بالنسبة للنسخة الفرنسية التي تحتفظ بتسمية Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. الأمر ذاته يُسجّل على مستوى المديريات الولائية والهيئات الفرعية، التي ما زالت تعتمد التسمية السابقة في مراسلاتها الرسمية ومواقعها الإلكترونية[1].

ثانيا: تعريف الوزارة المكلفة بالسياحة ونشأتها وتطورها

أ-تعريف وزارة السياحة

تُعد وزارة السياحة والصناعات التقليدية الهيئة الحكومية المختصة بتسيير وتنظيم النشاطات السياحية والحرفية في الجزائر. يقع مقرها الرئيسي في شارع ديدوش مراد رقم 119، الجزائر العاصمة، ومن الجدير بالذكر أن الوزارة شهدت خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى سنة 2023، تداول ستة وزراء على قيادتها، وهو ما يعكس حالة من عدم الاستقرار الإداري، قد يكون لها أثر سلبي مباشر على فعالية التسيير واستمرارية البرامج والمشاريع السياحية.[2]

[1] https://www.mta.gov.dz/ اطلع عليه يوم 2025/05/20 على الساعة 23.20

[2] عوينان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 183

ب : نشأة و تطور وزارة السياحة

تعود نشأة وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى المرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، والذي وضع أول إطار قانوني ينظم قطاع السياحة بعد الاستقلال. [1]

عرفت الوزارة المكلفة بالسياحة منذ استقلال الجزائر إلى اليوم عدة تسميات وتغيرات هيكلية، فقد بدأت تحت اسم وزارة الشباب والرياضة والسياحة ، ثم توالت عليها التغييرات لتُعرف لاحقًا بتسميات متعددة مثل[2]:

وزارة السياحة ثم وزارة الثقافة والسياحة ثم وزارة السياحة والصناعات التقليدية ثم وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية[3].

بالنظر إلى التعديلات المتكررة التي طرأت على التنظيم الحكومي للقطاع، يلاحظ الباحث وجود تذبذب واضح في مستوى اهتمام السلطات الحكومية بالقطاع السياحي، يتجلى ذلك في دمج الوزارة المعنية مع قطاعات أخرى مثل الشباب، الثقافة، البيئة، والتهيئة العمرانية، إضافة إلى التغييرات المتكررة في تركيبة الطاقم الوزاري. ومن شأن هذا الوضع أن يُفضي إلى ضعف في الاستمرارية وصعوبة في متابعة تنفيذ السياسات والمشاريع السياحية، فضلاً عن تفشي ممارسات بيروقراطية أثرت سلباً على كفاءة وأداء القطاع.

ثالثا: التنظيم الإداري والمهام الأساسية للوزارة

تُدار وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي وفق هيكل إداري مركزي يتكون من عدة مستويات، وعلى رأسها:

- الوزير : المسؤول الأعلى عن تسيير شؤون الوزارة[4].

---

[1] المرسوم رقم 63-474، مؤرخ في 20 ديسمبر 1963، **المتضمن تنظيم وزارة السياحة** ، ج ر العدد 97، مؤرخة في 27 ديسمبر 1963.

[2] عوينان عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 184

[3] https://www.mta.gov.dz/ اطلع عليه يوم 2025/04/29 على الساعة 10.25

[4] بموجب مرسوم تنفيذي رقم 17-274 مؤرخ في 16 محرّم عام 1439 الموافق 7 أكتوبر سنة 2017، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 16-05 المورخ في 29 ربيع الأول مام 1437 الموافق 10 يناير سنة 2016 **الذي يعدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية**

- الأمين العام :يعاونه ثلاثة مديري دراسات، ويتبع له مكتب الأمن الداخلي للمؤسسة
- رئيس الديوان :يشرف عليه ثمانية مكلفين بالدراسات والتلخيص.
- المفتش العام :يتبعه ستة مفتشين.

وتتفرع عن الوزارة عدد من المديريات المتخصصة، وهي:

- ✓ المديرية العامة للسياحة
- ✓ المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته
- ✓ المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف
- ✓ مديرية متابعة مؤسسات القطاع
- ✓ مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط
- ✓ مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات
- ✓ مديرية التكوين وتثمين الموارد البشرية
- ✓ مديرية الاتصال والتعاون
- ✓ مديرية التنظيم والشؤون القانونية والوثائق
- ✓ مديرية الإدارة العامة والوسائل[1] انظر (الملحق 01)

الفرع الثاني: الهيئات االمركزية

تشمل الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية على ما يأتي :

- ✓ **الأمين العام** : ويساعده 03 مديري دراسات، ويلحق به مكتب التنظيم العام والمكتب الوزاري للأمن الداخلي للمؤسسة.
- ✓ **رئيس الديوان** : ويساعده 08 مكلفين بالدراسات والتلخيص.
- ✓ **المفتشية العامة** : التي يحدد تنظيمها ومهامها بموجب نص خاص[2].

والسياحة والصناعة التقليدية.2017، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-195، مؤرخ في 25 جويلية 2020، ج ر -العدد 43، المؤرخة في 28 جويلية 2020، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-400، مؤرخ في 21 أكتوبر 2021، **الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعة** ، ج ر العدد 81، المؤرخة في 24 أكتوبر 2021.

[1] انظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي16-06، مصدر سابق

[2] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 103

اولا: المديرية العامة للسياحة :تضم 04 مديريات

1- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط

تضم 04 مديريات فرعية:

- ✓ المديرية الفرعية لمخطط جودة السياحة والضبط.
- ✓ المديرية الفرعية لضبط ومراقبة النشاطات الفندقية والإطعام.
- ✓ المديرية الفرعية لضبط ومراقبة وكالات السياحية والأسفار.
- ✓ المديرية الفرعية للترقية السياحة[1]

2- مديرية التهيئة السياحية والمحافظة على العقار السياحي.

تضم 03 مديريات فرعية :

- ✓ المديرية الفرعية للتهيئة السياحية.
- ✓ المديرية الفرعية لأقطاب الامتياز السياحي.
- ✓ المديرية الفرعية للمحافظة على مناطق التوسع[2]

3- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية

تضم 03 مديريات فرعية:

- ✓ المديرية الفرعية لتقييم المشاريع السياحية
- ✓ المديرية الفرعية لدعم المشاريع السياحية ومتابعتها
- ✓ مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية

[1] انظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي16-06، مصدر سابق

[2] انظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي16-06، المصدر نفسه

ثانيا : المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف

تضم المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف 03 مديريات

4- مديرية تطوير الصناعة التقليدية والحرف

تضم 03 مديريات فرعية:

- ✓ المديرية الفرعية لدعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- ✓ المديرية الفرعية للدراسات والإدماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- ✓ المديرية الفرعية لتنمية المقاولة والابتكار[1].

5- مديرية تنظيم وتأطير المهن وحرف الصناعة التقليدية

تضم 04 مديريات فرعية :

- ✓ المديرية الفرعية لتنظيم المهن وحرف الصناعة التقليدية.
- ✓ المديرية الفرعية للتأهيلات ومتابعة الأجهزة المنتخبة
- ✓ المديرية الفرعية لتأطير مؤسسات دعم الصناعة التقليدية والحرف
- ✓ المديرية الفرعية لتأطير مؤسسات دعم الصناعة التقليدية والحرف[2]

2- مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية

1- مديرية متابعة مؤسسات القطاع

تضم مديريتان 02 فرعيتان[3]

- ✓ المديرية الفرعية لتقييم قدرات المؤسسات القطاع
- ✓ المديرية الفرعية لتثمين قدرات ونشاط مؤسسات القطاع

[1] انظر المادة 03 من المرسوم التنفيذي16-06، مصدر سابق

[2] انظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي16-06، مصدر نفسه

[3] انظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 20-196، مصدر نفسه

2- مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط تضم مديريتان 02 فرعيتان

- ✓ المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية
- ✓ المديرية الفرعية لبرامج التجهيز والإستثمار[1]

3-مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات تضم مديريتان 02 فرعيتان

- ✓ المديرية الفرعية للمنظومات الإعلامية
- ✓ المديرية الفرعية للإحصائيات

4- مديرية التكوين وتثمين الموارد البشرية تضم مديريتان 02 فرعيتان

- ✓ المديرية الفرعية للتكوين والبحث التطبيقي
- ✓ المديرية الفرعية لتطوير المؤهلات[2]

5- مديرية الاتصال والتعاون تضم مديريتان 02 فرعيتان

- ✓ المديرية الفرعية للاتصال
- ✓ المديرية الفرعية للتعاون[3]

6- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والوثائق تضم مديريتان 02 فرعيتان

- ✓ المديرية الفرعية للتنظيم.
- ✓ المديرية الفرعية للشِون القانونية والمنازعات

7- مديرية الإدارة العامة والوسائل تضم 03 مديريات فرعية

1. المديرية الفرعية للمستخدمين

[1] انظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مصدر سابق

[2] انظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مصدر سابق

[3] انظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مصدر سابق

2. المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة
3. المديرية الفرعية للوسائل العامة[1]

المطلب الثاني : المؤسسات تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسياحة

تندرج خمس مؤسسات عمومية تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسياحة، تتولى ثلاث منها مهامًا تتصل مباشرة بالقطاع السياحي، وهي:

الديوان الوطني للتنشـــيط والتطوير والإعلام في الميدان الســـياحي، الديوان الوطني الجزائري للســياحة، والوكالة الوطنية لتطوير الســياحة. في المقابل، تُعنى المؤســســتان الأخريان، وهما الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، بمجال الصناعة التقليدية. وبما أن موضوع الدراسة يتركز حول السياحة، فسنتناول بالتحليل المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بهذا القطاع[2]

الفرع الاول: الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي

تعد السياحة من القطاعات الحيوية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والترويج لصـــورتها الحضـــارية والثقافية. وفي هذا الإطار، برزت الحاجة إلى مؤســـســـات متخصصة تُعنى بالتنشيط السياحي وتطويره، ونشر الوعي السياحي لدى المواطنين والزوار على حد سواء.

ومن بين هذه المؤسسات في الجزائر، يبرز الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي كهيئة عمومية تلعب دورًا محوريًا في دعم الاستراتيجية الوطنية للسياحة، من خلال مهامه الترويجية والإعلامية والتنشـــيطية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الوجهة الســـياحية الجزائرية.[3]

[1] انظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مصدر سابق
[2] لحسن روان ، مرجع سابق ، ص 107
[3] لحسن روان ، مرجع نفسه ، ص 107

اولا : تعريف الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي

الديوان الوطني للتنشـــيط والتطوير والإعلام الســـياحي هو مؤســـســـة وطنية ذات طابع اقتصـــادى وتعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير، مقرها الجزائر العاصـــمة، تتمتع بالشـــخصـــية المعنوية والاستقلال المالي، توضع المؤسسة تحت وصاية وزير السياحة".[1]

ثانيا : مهام الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي

من خلال المهام الموكلة إليها في مجال تنمية السياحة والترويج لها، تقوم الهيئة بدور مهم في دراسـة المشـاريع المتعلقة بتوسـيع النشـاط السـياحي داخليًا وخارجيًا، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحديد الوسـائل الأنسـب لنشـر الثقافة السـياحية والتعريف بمقومات الجزائر السياحية. كما تساهم في إبراز الصورة الإيجابية للوجهات السياحية الوطنية من خلال حملات الترويج التجاري وتسليط الضوء على الخصائص التي تميز المنتوج السياحي المحلي.

وعلى صـعيد العمل التنظيمي والتسـويقي، تتولى الهيئة تنسـيق وتنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالقطاع، وتعمل على تنفيذ برامج ترويجية داخلية بالتعاون مع مختلف المؤســـســـات السـياحية التابعة للقطاع. كما تسـهر على إعداد وتنظيم فعاليات ومبادرات ترفيهية وتنشـيطية، تُبرمج بشكل دوري أو سنوي، بالتعاون مع الشركاء والنقابات الناشطة في المجال السياحي.

أما من حيث الخدمات والإنتاج، فتلعب الهيئة دورًا في إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية والترويجية الخاصـة بالسياحة، بالإضـافة إلى تقديم خدمات متكاملة عبر وكالات الأسفار التابعة لها، مثل تنظيم الرحلات والجولات الســـياحية نحو المواقع التاريخية والطبيعية، مع أو بدون مرافقين. وتشمل هذه الخدمات كذلك حجز تذاكر النقل وتنظيم التنقلات، وتأجير وسائل النقل بما يتماشى مع احتياجات الزوار[2].

[1] لحسن روان ، مرجع سابق ، ص 108

[2] لحسن روان ، مرجع نفسه ، ص 108

كما تتولى الهيئة مسؤولية إنجاز أو الإشراف على تنفيذ برامج التجهيز المخططة والمرتبطة بأهدافها، وتنفيذ أو تكليف من ينفذ الأشغال اللازمة، وتقديم الطلبات وتوفير كافة الأدوات لتأسيس أو تحديث هياكلها[1].

الفرع الثاني : الديوان الوطني للسياحة (ONT)

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONT) من أبرز الهيئات الوطنية التي تندرج تحت وصاية وزارة السياحة، وقد أُنشئ بهدف دعم وتطوير النشاط السياحي في الجزائر، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. ويضطلع الديوان بدور محوري في الترويج للوجهة السياحية الجزائرية، من خلال تنظيم الرحلات، وتقديم العروض السياحية المتنوعة، والمساهمة في تنشيط الحركة السياحية بما يتماشى مع السياسات العمومية للدولة في هذا المجال[2].

اولا : تعريف الديوان الوطني للسياحة (ONT)

يُعدّ الديوان الوطني للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتُعتبر هيئة تنفيذية تابعة للوزارة الوصية على القطاع السياحي. يتولى الديوان مهامًا استراتيجية تتعلق بتخطيط وتنفيذ السياسات السياحية، لاسيما ما يتصل بدراسة السوق، ووضع برامج الترويج السياحي، وتعزيز العلاقات العامة في هذا المجال. ويخضع الديوان لسلطة الوزير المكلف بالسياحة، ويتخذ من الجزائر العاصمة مقرًا رئيسيًا له.[3]

تجدر الإشارة إلى أن المادة 26 من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة قد نصت على إنشاء مؤسسة عمومية تحت مسمى "الديوان الوطني للسياحة"، أوكلت إليها مهمة الإشراف على عمليات الترويج السياحي، على أن يتم تحديد نظامها الأساسي وهيكلها التنظيمي ومهامها بموجب تنظيم خاص. وقد تم التأسيس الفعلي للديوان بمقتضى

---

[1] انظر المادة 08 ، من المرسوم رقم 80-77، مورخ في 15 مارس سنة 1980، **والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي**، ج ر العدد 12، مؤرخة في 18 مارس سنة 1980، المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 208-83، مورخ في 26 مارس سنة 1983، ج ر العدد 13، مؤرخة في 29 مارس سنة 1983.

[2] المصدر نفسه

[3] انظر المواد من 01 إلى 03، من المرسوم رقم 88-214، مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988، **المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه**، ج ر العدد 44، المؤرخة في 2 نوفمبر سنة 1988، والمادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مورخ في 31 أكتوبر سنة 1992، ج ر العدد 79، مؤرخة في 02 نوفمبر 1992، المعدل والمتمم للمرسوم88-214

المرسوم التنفيذي رقم 88-214 المعدل والمتمم، كما سبق بيانه، إلا أنه لم يتم بعد إصدار التنظيم الخاص والمفصل بالديوان عقب صدور القانون رقم 03-01، الأمر الذي يستدعي الانتباه إلى حالة عدم الوضوح التي قد تشوب الجوانب التنظيمية لهذه الهيئة[1].

ثانيا: مهام و تنظيم الديوان الوطني للسياحة (ONT)

أ- مهام الديوان الوطني للسياحة (ONT)

تتمثل مهام الديوان في المشاركة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة في إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها وبهذا الصدد يكلف خاصة بما يلي :

- ✓ إنجاز أو تكليف من ينجز أي دراسة عامة أو خاصة ذات علاقة بهدفه.
- ✓ جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة.[2]
- ✓ إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- ✓ المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع.
- ✓ المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة والمناخبة والحمامات المعدنية.
- ✓ تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤمسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحة".[3]

ب- تنظيم الديوان الوطني للسياحة (ONT)

يتشكل الديوان من 03 مديريات تحت رئاسة المدير العام تشمل كل من:

- مديرية دراسة السوق والتوثيق
- مديرية العلاقات العامة و الاتصال و مديرية الإدارة و الوسائل.[4]

---

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 109

[2] للتفصيل اكثر انظر المادة 02، من المرسوم 80-77، ، والمعدلة بالمادة 01، من المرسوم رقم 83-208، مصدر سابق.

[3] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 110

[4] بوذيبة أمال، **النظام القانوني للديوان الوطني للسياحة و تطبيقاتها في الضبط الاداري** ، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة تبسة، 2016/2015 ،ص 5

يُشــرف على تســيير المديريات التابعة للديوان الوطني للســياحة مديرون يتم تعيينهم بقرار صـادر عن الوزير المكلف بالسـياحة، ويُسـند لهم تسـيير المهام المتعلقة بمجال اختصـاصـهم. ويُسـاعد هؤلاء المديرين، وفقًا لاحتياجات كل مديرية، مكلفون بالدراسـات أو رؤسـاء مصـالح، على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة (3) لكل مديرية. ويتم تعيين المكلفين بالدراسات ورؤساء المصالح بموجب مقرر صادر عن المدير العام للديوان، وذلك في إطار التنظيم الإداري الداخلي المعتمد.

ويضم الديوان مجلس إدارة يُعد الهيئة العليا للتوجيه والرقابة على أنشطة المؤسسة، ويترأسه الوزير المكلف بالسياحة أو من يُمثله[1]. ويتكون هذا المجلس من مجموعة من الأعضـاء يمثلون مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسـات ذات العلاقة المباشرة بالنشـاط السـياحي، ويتعلق الأمر بـ:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالنقل.
- ممثل عن الوزير المكلف بالثقافة والاتصال.
- المدير العام للوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.
- المدير العام للديوان الوطني لحظيرة الطاسيلي.
- المدير العام للديوان الوطني لحظيرة المنار.
- ممثل عن المتاحف الوطنية؛
- ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة.
- ممثل عن الفيدرالية الوطنية للفندقة والمطاعم.[2]

[1] انظر المواد من 01 إلى 03، من المرسوم رقم 88-214، مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988، المتضمن إنشاء **الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه**، ج ر العدد 44، المؤرخة في 2 نوفمبر سنة 1988، والمادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مورخ في 31 أكتوبر سنة 1992، ج ر العدد 79، مؤرخة في 02 نوفمبر 1992، المعدل والمتمم للمرسوم

[2] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 110

- ممثل عن الفيدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار[1].

ويشارك المدير العام للديوان في اجتماعات مجلس الإدارة بصفة عضو استشاري دون أن يتمتع بحق التصـــويت، وهو ما يســـمح له بتقديم مقترحات أو ملاحظات ذات طابع تقني أو إداري. كما يجوز لمجلس الإدارة، إذا اقتضـت الضـرورة، استدعاء أي شـخص يُمكن أن يُسـهم بخبرته أو معرفته في إثراء مداولاته وتوجيه قراراته[2].

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)

تُعتبر الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT) إحدى الأدوات المؤسساتية الأساسية التي وضعتها الدولة الجزائرية لتجسيد استراتيجيات تطوير القطاع السياحي. وتضطلع الوكالة بمهام تتعلق أســاسًــا بالتخطيط والتنمية المســتدامة للمجال الســياحي، من خلال إعداد الدراســات والمخططات التوجيهية، واقتراح البرامج الكفيلة باســتغلال المؤهلات الســياحية التي تزخر بها الجزائر، بما يساهم في جعل السياحة رافدًا حقيقيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اولا : تعريف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)

تُعد الوكالة الوطنية لتنمية السـياحة مؤسـسـة عمومية ذات طابع صـناعي وتجاري، تتمتع بالشـــخصـــية المعنوية والاســـتقلال المالي، وتخضـــع في علاقاتها مع الدولة لأحكام القانون الإداري، بينما تُعامل كفاعل اقتصــادي ذي صــفة تجارية في علاقاتها مع الغير. وتُوضــع هذه المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة، وتتخذ من الجزائر العاصمة مقرًا رسميًا لها[3].

وعلى غرار ما هو منصـوص عليه بخصـوص الديوان الوطني للسـياحة، نجد أن المشـرع الجزائري قد أقر، من خلال القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 110

[2] تجدر الإشارة أنه صدر: – قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يوفمبر سنة 2002، **يتضمن التنظيم الداخلي للديوان الوطني للسياحة**، ج ر العدد 78، سنة 2002، وكذا قرار وزير السياحة مورخ في 27 جانفي 2011، **يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني للسياحة**، ج ر العدد 22، مورخة في 10 أفريل 2011، وكذا قرار مؤرخ في 23 ماي سنة 2012، يعدل القرار المؤرخ في 27 جانفي 2011، **والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة**، ج ر رقم 09 سنة 2013.

[3] انظر المواد من 10 إلى 21، من المرسوم التنفيذي رقم 70-98، قرار مورخ فى 31 جانفى 2008، **المتضمن إنشاء ملحقات للوكالة الوطنية لتنمية السياحة**، ج ر العدد 19، سنة 2008.

المستدامة للسياحة، في مادته العشرين (20)، إنشاء هيئة عمومية تُسمى "الوكالة الوطنية لتنمية السياحة"، يُسند إليها تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة قد أُنشئت فعليًا منذ سنة 1998 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 4 مارس 1998، الذي يُحدد تنظيمها وسير عملها[1].

ثانيا : مهام و تنظيم الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)

أ- مهام الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)

تضطلع الوكالة بمجموعة من المسؤوليات المحورية لتنمية القطاع السياحي، والتي تشمل في مقدمتها السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ على سلامتها البيئية والتراثية. ولتحقيق ذلك، تعمل الوكالة على اقتناء الأراضي الاستراتيجية التي تتيح إنشاء الهياكل السياحية المتنوعة ومرافقها الضرورية، بالإضافة إلى إجراء الدراسات التفصيلية وأعمال التهيئة اللازمة لهذه المواقع، بما في ذلك تلك المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية[2].

وفي سعيها لتعزيز جاذبية الوجهات السياحية، تساهم الوكالة بفاعلية مع مختلف المؤسسات المعنية في جهود الترويج للأماكن السياحية الواقعة ضمن مناطق التوسع وحول منابع المياه المعدنية، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي. كما تضطلع بمسؤولية الإدارة الرشيدة للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الهيئات المختصة، وتقدم باستمرار المقترحات التي تهدف إلى تحسين وتحديث وتوسيع هذه المرافق، مع ضمان حفظها وصيانتها بشكل دوري أو من خلال تكليف جهات متخصصة بذلك[3].

وتعتبر مهمة ترقية وتطوير مناطق التوسع السياحي جوهر عمل الوكالة، حيث تقوم بتنفيذ كافة الإجراءات والأنشطة التي تصب في هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، تولي الوكالة اهتمامًا خاصًا بالإمكانات السياحية العلاجية التي توفرها منابع المياه المعدنية ذات القيمة

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 112

[2] انظر المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مصدر سابق

[3] انظر المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، المصدر نفسه

العالية، حيث تعمل على اقتناء الأراضي اللازمة لاستغلالها سياحيًا وإجراء الدراسات الخاصة بتهيئتها[1].

وفي إطار أدواتها القانونية لتحقيق أهدافها، تمارس الوكالة حق الشفعة نيابة عن الدولة على أي عقار يكون محل تصرف، سواء كان بعوض أو بدونه. كما تقوم بدور فعال في إعادة بيع أو منح امتياز الأراضي التي تم تهيئتها للمستثمرين والمتعاملين في القطاع السياحي.

ولضمان تحقيق التنمية المستدامة للقطاع، تقوم الوكالة بتنفيذ جميع الأعمال التي تدعم تطورها المؤسسي والمالي، بما في ذلك العمليات المالية والتجارية والصناعية المتعلقة بالمنقولات والعقارات والمرتبطة بمجال نشاطها. كما تعمل على إبرام كافة العقود والاتفاقيات الضرورية لتنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها التنموية في قطاع السياحة[2].

كما تقوم الوكالة بتنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية، وتتولى فى هذا الإطار على وجه الخصوص اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية .

أيضا تقوم الوكالة باقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تاجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، المعدة لإنجاز المنشآت السياحية ، وتمارس حق الشفعة على كل العقارات أو البناءات المنجزة والمتواجدة داخل منطقة التوسع السياحي والمواقع السياحية و تكون موضوع نقل ملكية إراديا بعوض أو بدون عوض أو عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية".[3]

ب- تنظيم الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)

تُدار الوكالة من خلال هيكل تنظيمي يرتكز على مدير عام ومجلس إدارة.، يتولى إدارة الوكالة مدير عام يُعين من قبل الوزير المكلف بالسياحة. يضطلع المدير العام بمسؤولية تسيير

[1] انظر المادة 02، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مصدر سابق

[2] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 112

[3] انظر المادة 03، من المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مصدر سابق

الموارد المادية والمالية للوكالة، ويتخذ كافة الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالهيئات التابعة لسلطته.

مجلس الإدارة الهيئة التداولية العليا للوكالة، وله أمانة خاصة به. يترأس المجلس الوزير المكلف بالسياحة أو من يمثله، ويتكون من ممثلين عن عدة قطاعات وزارية وهي: وزارة المالية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الوزارة المكلفة بالتعمير، الوزارة المكلفة بالتجهيز والتهيئة العمرانية، وزارة الصحة والسكان، وزارة الثقافة، والوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يضم المجلس ممثلين عن السلطة المكلفة بالتخطيط، السلطة المكلفة بالبيئة، وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، ومدير الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية[1].

يحضر المدير العام للوكالة اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية. ويحق للمجلس دعوة أي شخص يرى فيه الكفاءة والاختصاص لمناقشة مسائل تهم الوكالة أو للاستماع إلى رأيه بشأن نقطة مدرجة في جدول الأعمال. يتم تعيين أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالسياحة. يجتمع المجلس في دورة عادية مرتين في السنة، وتُعتمد مداولاته بأغلبية الأصوات البسيطة، وفي حالة تساوي الأصوات، يُرجح صوت الرئيس[2].

اما الملحقات الجهوية فقد تم إنشاء سبع ملحقات جهوية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة لتغطية مختلف أنحاء البلاد، وتتوزع مقراتها كالتالي:

- ملحقة الشمال الشرقي: عنابة.
- ملحقة الشمال الغربي: وهران.
- ملحقة الجنوب الشرقي (الواحات): غرداية.
- ملحقة الجنوب الغربي: أدرار.
- ملحقة التاسيلي: إيليزي[3].

[1] القرار المؤرخ في 14 جويلية 2011 ، الذي يعدل القرار المؤرخ في 27 جانفي 2011، **المتضمن تعيين اعضاء مجلس ادارة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة** ، ج ر رقم 54 ، سنة 2011

[2] انظر المواد من 10 إلى 21، من المرسوم التنفيذي رقم 98-70، المصدر السابق.

[3] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 65

- ملحقة الأهقار: تمنراست[1].

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية للعقار السياحي

تم النص عليها في المادة 07 من القانون 23-17[2] على ان يهيئ العقار الاقتصـــادي التابع للأملاك الخاصــة للدولة والموجه لإنجاز مشــاريع اســتثمارية من طرف وكالات عمومية مختصــة في مجال العقار الصــناعي والسـياحي والحضــري. كما تتكفل هذه الوكالات، كل فيما يخصــها، بتســيير الوفرة العقارية التي خصــص لها توجيه قبل صــدور هذا القانون. يحدد تنظيم الوكالات وسـيرها عن طريق التنظيم كما يحدد شـروط وكيفيات منح العقار الاقتصــادي التابع للأملاك الخاصــة للدولة الموجه لإنجاز مشـاريع استثمارية، وتم إنشـاؤها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 23-489 [3]المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها"، وقد نصت المادتين 05 و 06 من نفس المرسوم على مهام الوكالة

[1] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 65

[2] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 113

[3] المرسوم التنفيذي رقم 23-486 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 **يتضمن إنشاء وتنظيم وسير الوكالة الوطنية للعقار السياحي** . يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم وتسيير العقار السياحي في الجزائر، من خلال إنشاء وكالة وطنية تتولى مهام التخطيط، التسيير، وتعبئة العقار السياحي التابع لأملاك الدولة الخاصة، بما يساهم في دعم الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية في هذا القطاع

الفرع الخامس : مؤسسات ولجان وطنية سياحية

هناك عدة مؤسسات عمومية مختلفة مكلفة بالسياحة نذكر أهمها:

اولا- المؤسسة العمومية للدراسات السياحية (ENET)

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94[1] وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة، تخضع للأحكام المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير [2]،

ثانيا- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 جانفي 1994، تم تأسيس اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية كهيئة استشارية وتنسيقية عليا.[3]

تتشكل هذه اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى عن القطاعات الوزارية الحيوية ذات الصلة بالنشاط السياحي، وعلى رأسهم الوزير المكلف بالسياحة أو من ينتدبه لرئاسة اللجنة. وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات النقل، الشؤون الخارجية، الاقتصاد، الداخلية والجماعات المحلية، الصحة العمومية، الثقافة، الصناعات التقليدية، بالإضافة إلى المدير العام للديوان الوطني للسياحة وممثلين عن المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للجمارك.

وقد أُنيطت باللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية مسؤولية اقتراح وتنفيذ كافة التدابير التي من شأنها تحسين وتطوير العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي وحركة السياح. وتشمل مهامها الأساسية في اقتراح التدابير التنظيمية اللازمة لتنمية وترقية السياحة على الصعيد الوطني والدولي، وتسهيل نمو التدفقات السياحية الوافدة والصادرة. كما تعمل اللجنة على تهيئة

[1] انظر المادتين 05 و 06 ، من المرسوم التنفيذي رقم 23-486 ، مصدر سابق

[2] روان لحسن ، مرجع سابق ص 114

[3] انظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 جانفي 1994، **المتضمن انشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية** ، ج ر ، العدد 05 ،صادرة بتاريخ 26 جانفي 1998

الظروف الملائمة لاستقبال السياح وتسهيل إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلهم داخل البلاد، مع التركيز على تبسيط وتكييف الإجراءات الإدارية ذات الصلة بحركة وتنقل السياح[1].

علاوة على ذلك، تسعى اللجنة إلى تحسين تجربة إقامة السياح من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح المعنية بالنشاط السياحي، مثل قطاعات النقل والإعلام والاتصال، وضمان توفير الحماية والأمن اللازمين لهم. وتولي اللجنة اهتمامًا خاصًا بتطوير وتنمية موارد الصناعات التقليدية والفلكلور الوطني، باعتبارها عناصر جاذبة للسياح ورافدًا من روافد التنمية المحلية. كما تعمل على تحفيز الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال مختلف المبادرات والبرامج التوعوية. وفي سياق الحفاظ على الموروث الوطني، تضطلع اللجنة بمهمة تقديم الاقتراحات اللازمة لحماية التراث الثقافي والتاريخي والطبيعي، وضمان الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية[2].

ثالثا- بنك المعطيات السياحية

يُعد بنك المعطيات السياحية أداة استراتيجية تهدف إلى تجميع المعلومات ذات الصلة بالنشاط السياحي[3]، ومعالجتها ونشرها لفائدة مختلف الفاعلين في القطاع، سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية، أو المؤسسات الرسمية، أو الهيئات المختصة، أو أي طرف معنوي أو طبيعي معني بالشأن السياحي. ويضطلع هذا البنك بعدة مهام محورية، من أبرزها إنشاء منظومة معلوماتية وإحصائية فعالة تسمح بتقدير إسهام النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية، إلى جانب العمل على تحسين جودة المعلومة السياحية وتعميمها على نطاق واسع، وتقديم معطيات دقيقة وموثوقة حول تطور السياحة على المستويين الوطني والدولي. كما يشمل بنك المعطيات السياحية مجموعة متنوعة من البيانات، من بينها الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والتنظيم القانوني للاستثمار السياحي، بالإضافة إلى قدرات الإيواء والهياكل الفندقية، وكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بالسياحة، بل وحتى البيانات المتقاطعة مع قطاعات أخرى لها علاقة غير مباشرة بهذا المجال. وتستمد هذه القاعدة

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، مرجع سابق ، ص 114

[2] انظر المادة 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 94-39 ، مصدر سابق

[3] تم انشاؤه بموجب المادة 07 ، تطبيقا للمادة 07 من القانون رقم 03-01 ، **المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة** التي نصت بأنه ينشأ بنك معطيات خاص بالقطاع السياحي

بياناتها من عدة مصادر رسمية، كمديريات السياحة الولائية، والديوان الوطني للسياحة، والوكالة الوطنية لتطوير السياحة، فضلًا عن الجمعيات الناشطة في القطاع. كما يقع على عاتق الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات العمومية المختصة التزام قانوني بتزويد بنك المعطيات بجميع المؤشرات والمعلومات المتوفرة لديها، بما يضمن دقة المعطيات وتحيينها المستمر[1].

خامسا- صندوق دعم الاستثمار السياحي

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2002، وهو يدعم المستثمرين لاقتناء الأراضي الموجهة للاستثمار السياحي بأسعار معقولة قصد وضع القطاع السياحي في ظروف تنافسية تشبه الظروف المعمول بها في تشريعات الدول المجاورة.[2]

سادسا-المجلس الوطني للسياحة

يُعد بنك المعطيات السياحية أداة استراتيجية تهدف إلى تجميع المعلومات ذات الصلة بالنشاط السياحي، ومعالجتها ونشرها لفائدة مختلف الفاعلين في القطاع، سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية، أو المؤسسات الرسمية، أو الهيئات المختصة، أو أي طرف معنوي أو طبيعي معني بالشأن السياحي. ويضطلع هذا البنك بعدة مهام محورية، من أبرزها إنشاء منظومة معلوماتية وإحصائية فعالة تسمح بتقدير إسهام النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية، إلى جانب العمل على تحسين جودة المعلومة السياحية وتعميمها على نطاق واسع، وتقديم معطيات دقيقة وموثوقة حول تطور السياحة على المستويين الوطني والدولي. كما يشمل بنك المعطيات السياحية مجموعة متنوعة من البيانات، من بينها الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والتنظيم القانوني للاستثمار السياحي، بالإضافة إلى قدرات الإيواء والهياكل الفندقية، وكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بالسياحة، بل وحتى البيانات المتقاطعة مع قطاعات أخرى لها علاقة غير مباشرة بهذا المجال. [3]

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 116

[2] المرجع نفسه، ص 116

[3] انظر المادة 02، من المرسوم الرئاسي رقم 02-479، مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، يتضمن **إنشاء المجلس الوطني لسياحة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله**، ج ر العدد 89، مؤرخة في 31 ديسمبر 2002، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 440-21، مورخ في 07 نوفمبر 2021، ج ر العدد 86، المؤرخة في 11 نوفمبر 2021

وتستمد هذه القاعدة بياناتها من عدة مصادر رسمية، كمديريات السياحة الولائية، والديوان الوطني للسياحة، والوكالة الوطنية لتطوير السياحة، فضلًا عن الجمعيات الناشطة في القطاع. كما يقع على عاتق الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات العمومية المختصة التزام قانوني بتزويد بنك المعطيات بجميع المؤشرات والمعلومات المتوفرة لديها، بما يضمن دقة المعطيات وتحيينها المستمر[1].

[1] روان لحسن ، مرجع سابق ، ص 117

الفصل الثاني

التنظيم القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة

(ONAT)

الفصل الثاني : التنظيم القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) أحد أبرز الفاعلين في قطاع السياحة بالجزائر، إذ يضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة السياحية الوطنية وتفعيل آليات التنمية السياحية على المستوى الوطني والدولي. وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من طابعها العمومي ومن موقعها ضمن المنظومة التنظيمية التابعة للوزارة المكلفة بالسياحة، حيث تجمع بين الوظائف الترويجية، التشغيلية، والخدمية ضمن إطار قانوني وتنظيمي محدد.

وفي ضوء هذه الأهمية، يتناول هذا الفصل دراسة معمقة للبنية التنظيمية للديوان، من خلال التعرف على ظروف نشأته وتطوره، وتحديد طبيعته القانونية ومهامه الأساسية، وصولاً إلى تحليل هيكله الإداري والوظيفي والموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ مهامه. كما يتم التطرق إلى الوظائف التي يضطلع بها في مجالات التشغيل والتوزيع والنقل السياحي، ثم عرض مفصل للعروض السياحية التي يقدمها، وتحليلها في ضوء التحديات والمقارنة مع مؤسسة مماثلة في دولة مجاورة، وهي الديوان الوطني التونسي للسياحة، ما يتيح إبراز نقاط القوة ومجالات التحسين في أداء الديوان الجزائري.

المبحث الاول : الاطار التنظيمي لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT

يُعد التنظيم الإداري السليم أحد الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات العمومية، لا سيما تلك التي تنشـــط في قطاعات حيوية كالســـياحة. وانطلاقًا من هذه الأهمية، يحظى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) بوضـع قانوني وهيكلي يمكّنه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية، وذلك في إطار السـياسـة السـياحية الوطنية التي تهدف إلى تطوير الوجهة الجزائرية وتعزيز جاذبيتها على المستويين الداخلي والدولي.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث الإطار التنظيمي الذي يؤطر عمل الديوان، من خلال تقديم عام للمؤسسة من حيث نشأتها وطبيعتها القانونية وأهدافها الرئيسية، ثم التطرق إلى هيكلها التنظيمي والإداري الذي يُشـــكل البنية التحتية التي تُســـند إليها مختلف الوظائف والمهام، مما يسمح بفهم طريقة تسييرها الداخلي وآليات اتخاذ القرار داخلها[1].

المطلب الاول : تقديم عام لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع لوصاية وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصـناعة التقليدية. ويضـطلع الديوان بدور محوري في الترويج للوجهة السـياحية الجزائرية، من خلال إعداد وتطوير برامج سـياحية تهدف إلى إبراز المقومات الســـياحية لمختلف مناطق الوطن، مما يجعله أحد أهم الفاعلين في تنمية الســـياحة الداخلية بالجزائر.

ويمتلك الديوان شـبكة واسـعة من الوكالات السـياحية، تضـم 35 وكالة موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، إضـافة إلى تواجده في أبرز الموانئ والمطارات الكبرى. كما يضـم أسـطولًا للنقل البري يتكون من حافلات سـياحية فاخرة، وسـيارات مخصـصـة لنقل كبار الشـخصـيات(VIP) ، فضلاً عن سيارات رباعية الدفع مخصصة لتنظيم الجولات السياحية الصحراوية[2].

[1] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 117

[2] نورة بن حود ، مرجع سابق ، ص64

الفرع الاول : نشأة و تطور الديوان الوطني الجزائري للسياحة

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) مؤسسة عمومية ذات أهمية استراتيجية في قطاع السياحة الجزائري، وقد مرّ بمراحل تأسيس وتطور قانوني ووظيفي متباينة منذ نشأته.

- المرحلة التأسيسية والمهام الأولية أوت 1962

تأسس الديوان الوطني الجزائري للسياحة بموجب إجراء قانوني أو تنظيمي صادر في شهر أوت من سنة 1962،وذلك في أعقاب الاستقلال الوطني. وقد أُنيطت به في هذه المرحلة مسؤولية مزدوجة تمثلت في إدارة الأملاك الشاغرة، والتي يُفترض أنها كانت ناتجة عن مغادرة المستعمر أو مصادرتها، والترويج للمنتجات السياحية الجزائرية في الأسواق الدولية .هذه المهام الأولية عكست توجه الدولة الناشئة نحو استغلال مواردها وإبراز جاذبيتها السياحية على الصعيد العالمي[1].

- مرحلة توسيع الاختصاصات وإنشاء وكالة ATA

مع تأسيس وزارة السياحة في سنة 1964، شهد الديوان توسيعًا في اختصاصاته. حيث قام بإنشاء وكالة سياحية تحت مسمىATA ، والتي اضطلعت بمهمة تنظيم الرحلات السياحية على مستوى التراب الوطني .هذه الخطوة تشير إلى إدراك أهمية تنشيط السياحة الداخلية وتوفير خدمات تنظيمية متخصصة للراغبين في استكشاف المقومات السياحية للبلاد.[2]

- مرحلة التحول نحو الاستثمار السياحي

شهد عام 1970 تحولًا في الدور المحوري للديوان، حيث انحصرت مهمته الأساسية في تحقيق الاستثمارات السياحية[3] .وقد تم تحديد دوره كهيئة صاحبة مشروع لترقية وتطوير المنتجعات

[1] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 118

[2] مقابلة مع (ن . ع) مدير الديوان الوطني الجزائري للسياحة فرع بسكرة يوم 28 /2025/04 على الساعة 09.00

[3]نورة بن حود ، مرجع سابق ، ص 64

السياحية .هذا التوجه يعكس استراتيجية الدولة في تلك الفترة نحو تطوير البنية التحتية السياحية من خلال الاستثمار المباشر عبر المؤسسات العمومية[1].

- مرحلة إسناد مهام التسويق والإدارة

في شهر مارس من سنة 1980، تم توسيع صلاحيات الديوان الوطني الجزائري للسياحة ليشمل مهام تسويق وإدارة المنتجع السياحي الذي كان في السابق تحت وصاية مؤسسة .ALTOUR هذا الإجراء يمثل عملية دمج أو نقل للاختصـــاصـــات بهدف مركزية إدارة وتســـويق المرافق السياحية العمومية.

- مرحلة إعادة الهيكلة والتحول إلى مؤسسة:(1985) منظم رحلات وطنية

شــكل عام 1985 نقطة تحول هامة في المســار القانوني والوظيفي للديوان، حيث جرى تغيير قانونه الأساسي ليصبح مؤسسة سياحية متخصصة في تنظيم الرحلات السياحية (Tour Opératoire)[2].وقد تم تحديد الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها في:

- ✓ تصميم برامج الرحلات السياحية:وهو نشاط أساسي لوكالات تنظيم الرحلات.
- ✓ ترقية المبيعات:بهدف تسويق البرامج السياحية وزيادة الإقبال عليها.
- ✓ التسويق:يشمل مختلف الأنشطة الاتصالية والترويجية للوجهات والمنتجات السياحية.
- ✓ إدارة شبكة التوزيع:ويتضمن إنشاء وتسيير قنوات بيع وتسويق البرامج السياحية.
- ✓ مرحلة التحول إلى الاســتغلال الذاتي ومؤســســة عمومية ذات طابع تجاري واقتصــادي 1990[3]

في سنة 1990، شهد الديوان تحولًا في نمط تسييره ليصبح مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري واقتصادي تعمل بنظام الاستغلال الذاتي وقد حدد القانون الأساسي الجديد للديوان هدفه الاستراتيجي في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح مسؤولًا

[1] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

[2] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 119

[3] نورة بن حود ، مرجع سابق ، ص 65

عن التنظيم المعمول به وتصـميم البرامج السـياحية، والترويج والإعلام السـياحي .ولتحقيق هذا الهدف، أُناط بالديوان جملة من المهام تشمل:

- المشاركة في أبحاث السوق: لدراسة ظروف التكيف والتوسع في السياحة على المستويين الداخلي والخارجي[1].
- رصد المعلومات المرتبطة بالسياحة: بهدف إنشاء قاعدة بيانات لدراسة الظروف المثلى لنشر المعلومات السياحية بفعالية وعلى نطاق واسع.
- المشاركة في الأنشطة الترويجية: والشروع في مختلف العمليات التحسيسية كالملتقيات، الندوات، المؤتمرات، وحملات العلاقات العامة لتسـليط الضـوء على طبيعة المنتج السـياحي الجزائري.

التغيير الجوهري في النظام الأساسي تحت إشراف وزارة السياحة والصناعة التقليدية

في عام 2011، وبعد وضـع الديوان تحت الإشـراف المباشـر لوزارة السـياحة والصـناعة التقليدية، عرف تغييرًا جوهريًا في نظامه الأساسي بناءً على قرار صادر عن مجلس المشاركات الدولية .(CPE) هذا التغيير يعكس توجهًا جديدًا للدولة في إدارة وتوجيه القطاع السـياحي عبر مؤسساته العمومية[2].

العودة إلى المهام الأولية وتطوير السياحة الداخلية منذ 2011

نتيجة للتغيير في النظام الأسـاسـي، تبنى الديوان الوطني الجزائري للسـياحة اسـتراتيجية جديدة ترتكز على العودة إلى مهامه الأولى المتمثلة في تقديم الأنشـطة السـياحية في جميع أنحاء البلاد والاسـتثمار في المسـتقبل .وقد تم التأكيد على توجيه مهامه الأسـاسـية نحو تطوير السياحة والسياحة الداخلية في المستقبل والترويج للوجهة السياحية الجزائرية[3].

خطة وزارة السياحة والصناعات التقليدية لدعم الديوان

[1] مقابلة مع (ن . ع) مدير الديوان الوطني الجزائري للسياحة لولاية بسكرة يوم 22 /2025/04 على الساعة 09.30

[2] مقابلة مع (ن . ع) مدير الديوان الوطني الجزائري للسياحة لولاية بسكرة يوم 22 /2025/04 على الساعة 09.30

[3] ين حملاوي نونة ، مرجع سبق ذكره ، ص 119

استنادًا إلى هذه القرارات، وضعت وزارة السياحة والصناعات التقليدية خطة تهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة من خلال توفير كافة الوسائل المحفزة لتطوير قدرات وموارد الديوان الوطني الجزائري للسياحة. وقد شملت هذه الخطة التركيز على تنمية الموارد البشرية للديوان، وهياكل الإيواء، ووسائل النقل،[1] مع تكليف الديوان بمهمة التكيف التدريجي مع هذا المخطط لتحقيق الأهداف المرسومة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر.[2]

الفرع الثاني : التعريف بمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة

يُعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية. أُنشئ بموجب نص تنظيمي صادر سنة 1962، ويُعتبر من أبرز الآليات الوطنية المكلفة بتنفيذ السياسة العمومية في مجال تنمية السياحة وترويجها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

يضطلع الديوان بدور محوري باعتباره فاعلًا مؤسساتيًا متخصصًا في تصميم وتطوير البرامج السياحية، وتنظيم الرحلات، وتسويق الوجهة الجزائرية، وذلك من خلال شبكة واسعة من الوكالات السياحية، وأساطيل النقل الحديثة، وكوادر بشرية مؤهل.

ويُراد من نشاط الديوان الإسهام الفعّال في التنمية السياحية المستدامة، عبر تثمين التراث الطبيعي والثقافي الوطني، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة. كما يعمل في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على تحسين تنافسية المنتج السياحي الجزائري، وجذب الاستثمارات، وترقية صورة الجزائر كوجهة سياحية متميزة على الساحة الدولية.[3]

[1] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 119

[2] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص64

[3] مقابلة مع (ن . ع) مدير الديوان الوطني الجزائري للسياحة لولاية بسكرة يوم 22 /2025/04 على الساعة 09.30

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و الاداري لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة

يُعد الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة من المحددات الجوهرية لنجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها. وانطلاقًا من هذه الأهمية، يهدف هذا المطلب إلى دراسة البنية الداخلية للديوان، عبر تحليل تنظيمه الإداري، الوظيفي والبشري، بما يبرز مدى تناغم الهياكل مع المهام الموكلة إليه.

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي الديوان الوطني الجزائري للسياحة

تم تأسيس الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) برأسمال قدره 206.616.000 دينار جزائري، ويقع المقر الرئيسي لمديريته العامة في حي 126 ديدوش مراد بالعاصمة الجزائر. ويتوفر الديوان على شبكة مهنية تضم 35وكالة سياحية موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، تم تنظيمها إداريًا ضمن أربع مناطق جهوية رئيسية .ويتكوّن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مديرية عامة مركزية تتفرع عنها مديريات جهوية، (انظر الملحق 02) [1].

أولًا: وصف الهيكل التنظيمي

يتضح للباحث من الهيكل التنظيمي المرفق أن المديرية العامة تشكل قمة الهرم الإداري، وهي المشرفة على خمس مديريات مركزية متخصصة، وهي:

1. مديرية التسويق والتنمية
2. مديرية الديوان
3. إدارة سياسة المنتج
4. مديرية المالية والمحاسبة
5. وحدة الصيانة[2]

أما على المستوى الجهوي، فيتوزع التنظيم على أربع مندوبيات جهوية تغطي كامل التراب الوطني، وهي:

[1] حماني أمينة ، **اثر الاتصالات الالكترونية في استقطاب السياح** ،مذكرة الماجيستير في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 187

[2] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 187

- مندوبية الشرق 8 وكالات
- مندوبية الوسط 8 وكالات
- مندوبية الغرب 10 وكالات
- مندوبية الجنوب 5 وكالات[1]

كل مندوبية تشـــرف بدورها على مجموعة من الوكالات الســـياحية التابعة للديوان في ولايات مختلفة.

ثانيًا: التحليل التنظيمي

1. **اللامركزية الإدارية**

يظهر للباحث أن الديوان يعتمد على تنظيم لامركزي من خلال تقسيمه إلى مندوبيات جهوية، ما يسمح بتحقيق قدر من الاستقلالية في التسيير المحلي، والتكيف مع الخصوصيات الجغرافية والثقافية لكل منطقة.

2. **التخصص الوظيفي**

تُبرز المديرات المركزية تخصصًا واضحًا في المهام: التسويق، تسيير المنتج، المحاسبة، الصيانة... إلخ. وهو ما يعكس اعتماد نمط الهيكل الوظيفي لتوحيد الجهود وتفادي التداخل بين الصلاحيات.

3. **التوزيع غير المتوازن للوكالات**

نلاحظ تركيز أكبر للوكالات في المنطقة الغربية (10 وكالات) مقارنة بالجنوب (5 وكالات فقط)، ما قد يُشير إلى تفاوت في النشاط السياحي أو ضعف الاستثمار السياحي في بعض المناطق، رغم ما تزخر به من مؤهلات.[2]

[1] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 187

[2] مقابلة مع (ن . ع) مدير الديوان الوطني الجزائري للسياحة لولاية بسكرة يوم 22 /2025/04 على الساعة 09.30

4. ضعف تمثيل البنية القانونية أو الرقابية

لا يظهر من الهيكل وجود مديرية أو خلية قانونية أو رقابية (كهيئة تدقيق داخلي أو مصلحة قانونية)، ما قد يمثل نقطة ضعف في متابعة مدى احترام الإطار التشريعي والتنظيمي.

يرى الباحث ان يمثل الهيكل التنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة نموذجًا إداريًا يجمع بين التنظيم المركزي واللامركزي، ما يعكس سعي المؤسسة للتوفيق بين التخطيط الاستراتيجي الموحد والتسيير الجهوي المرن.

غير أن هذا الهيكل بحاجة إلى مراجعة دورية بهدف:

- تعزيز الإنصاف الجغرافي في توزيع الوكالات.
- استحداث خلايا قانونية و رقابية لدعم الحوكمة.
- تفعيل وحدات خاصة بالتحول الرقمي والترويج الإلكتروني تماشيًا مع السياحة الرقمية الحديثة.

الفرع الثاني : التحليل القانوني والوظيفي للهيكل التنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)

يُعد الهيكل التنظيمي للديوان الوطني الجزائري للسياحة ترجمة فعلية لإستراتيجية تسيير مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع من حيث التنظيم العام لأحكام القانون 88-01 المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية[1]، وتحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية. وقد تأسس الديوان برأسمال قدره 206.616.000دج، وهو ما يعكس الطموح نحو تطوير قطاع السياحة الوطنية عبر شبكة مؤسساتية مرنة وفعالة[2].

أولًا: البنية الهرمية للهيكل التنظيمي

[1] **الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري:** تنص المادة 44 من القانون رقم 88-01 أنه عندما تتمكن هيئة عمومية من تمويل أعبائها الاستغلالية جزئيا أو كليا عن طريق عائد بيع تجاري، ينجز طبقا لتعريفه المعد مسبقا ولدفتر الشروط العامة الذي يحدد الأعباء والتقيدات التي تعود على عائق الهيئة والحقوق والصلاحيات المرتبطة بها، وكذا عند الاقتضاء حقوق وواجبات المستعملين فإنها تتخذ تسمية هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

[2] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 187

يتجلى التنظيم الإداري للديوان من خلال هرم قيادي مركزي ينطلق من المديرية العامة الكائنة بحي ديدوش مراد – الجزائر العاصمة، التي تقع على رأسه، وتشرف على عدد من المديريات التنفيذية والمندوبيات الجهوية، إضافة إلى وحدة متخصصة في الصيانة والنقل. [1]

1-المديرية العامة:

يقودها مدير عام، يتولى الإشراف المباشر على جميع المديريات الجهوية والوحدات المركزية، ويتمتع بصلاحيات واسعة في التسيير، التعاقد، وتمثيل الديوان أمام الجهات القضائية والإدارية، طبقًا لما يحدده القانون الأساسي للمؤسسة.[2]

2-المديريات الجهوية الأربع:

تمثل هذه المديريات أذرعًا تنفيذية للديوان عبر أربعة أقاليم كبرى، وتُشرف على المندوبيات المحلية (الوكالات)، وهي:

- المديرية الجهوية للوسط (الجزائر العاصمة)
- المديرية الجهوية للغرب (وهران)
- المديرية الجهوية للشرق (عنابة)
- المديرية الجهوية للجنوب (تمنراست)

ويُلاحظ هنا اعتماد الديوان على نظام لا مركزي تنسيقي، حيث تُخوَّل للمديريات الجهوية صلاحيات التسيير المحلي في إطار التوجيهات المركزية، وهو ما يترجم التوازن بين الفعالية الإقليمية والرقابة المركزية[3].

3- وحدة الصيانة والنقل:

تمثل هذه الوحدة عنصرًا دعمًا لوجستيًا أساسيًا، حيث تتوفر على:

- محطة للتزود بالوقود

[1] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 67

[2] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 67

[3] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 124

- أسطول متكامل للنقل السياحي يضم 88 حافلة، 31 مركبة سياحية كبيرة (1490 مقعدًا)، و58 مركبة لجميع أنواع الطرق (230 مقعدًا).

ويُعدّ هذا الأسطول من مقومات القوة التي يتميز بها الديوان، خاصة في تنظيم الرحلات الجماعية نحو المناطق النائية والصحراوية.[1]

ثانيًا: الهيكل الداخلي للمديريات التنفيذية المركزية

1- مديرية الموارد البشرية:

تشرف على إدارة شؤون 323موظفًا موزعين بين: الإطارات، المهنيين، ووكلاء التنفيذ[2]. ويُلاحظ أن غالبية الإطارات تخرّجت من المدرسة الوطنية للسياحة (الأوراسي – الجزائر)، مع تسجيل ضعف في برامج التكوين بالخارج، واقتصار أغلب التكوينات الداخلية على مؤسسات وطنية مثل ISGP بتيزي وزو. هذا يعكس خللاً في تأهيل الموارد البشرية لمواجهة التحولات العالمية في القطاع السياحي، خصوصًا في مجالات السياحة الرقمية، المستدامة، والتجريبية[3].

2- مديرية التسويق والتنمية:

تُعدّ من أهم الهياكل الوظيفية داخل الديوان، وتتفرع إلى:

- **قسم الإنتاج السياحي** :مكلف بتصميم وتطوير المنتجات السياحية، لكنه يُعاني من غياب آليات الدراسات التسويقية للزبائن، حيث يتركز الاهتمام على المنتجات الصحراوية فقط، ما يُظهر محدودية في التنويع والاستجابة لاحتياجات السوق السياحية المتغيرة.

- **قسم التشغيل** :يُشرف على شبكة مكوّنة من 35وكالة سياحية موزعة إقليميًا، تعمل تحت وصاية المندوبيات الجهوية. غير أن غياب تمثيليات في الخارج يُضعف قدرة الديوان على تسويق منتجاته مباشرة للسياح الأجانب، ما يجعل هذه الوكالات في وضعية وسيط داخلي محدود الأثر الدولي.

[1] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 67

[2] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 191

[3] نورة بن حود ، المرجع السابق ، ص 67

3- مديرية التنمية (تابعة لمديرية التسويق) :

تُعنى بـ:

- رسم سياسة المنتج.
- إطلاق منتجات سياحية جديدة.
- تحسين وتطوير العروض الحالية.
- حذف المنتجات غير المناسبة، وذلك بناءً على دراسات سوقية وإن كانت غير معمّقة.

وتبرز الحاجة هنا إلى إنشاء خلية للدراسات والبحث السياحي ذات طابع علمي واستشرافي لدعم مهام هذه المديرية[1].

4- مديرية المالية والمحاسبة:

تواجه هذه المديرية تحديات حقيقية ناجمة عن الظرف الاقتصـــادي العام وعدم اســـتقرار مصـادر التمويل، ما يؤثر على قدرة المؤسـسـة على الاسـتثمار وتحديث بنيتها التحتية. ويُعتبر هذا العامل من أهم معوّقات أداء الديوان على المدى الطويل[2].

ثالثًا: نقاط القوة والقصور في التنظيم :

انطلاقا من العلومات المتحصـــل عليها قام الباحثان بتحليل نقاط القوة و القصـــور و هي مبينة في الجدول التالي :

مظاهر القصور	نقاط القوة
غياب قســـم مســـتقل للدراســـات والتحليل الاستراتيجي	توفر أسطول نقل كبير ومنظم
ضعف التكوين الخارجي وتحديث المهارات	تغطية ترابية واسعة بـ 35 وكالة
تركيز مفرط على الســياحة الصـــحراوية دون تنويع	اعتماد تنظيم جهوي (لامركزي تنسيقي)

[1] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 191

[2] المرجع نفسه ، ص192

غياب تمثيل دبلوماســـي أو تجاري للســـياحة بالخارج	جهـاز إداري ذو خبرة متخرّج من مـدارس مختصة

الجدول 01 : يمثل نقاط القوة و نقاط القصور

المصدر : من اعداد الطالبين

رابعًا: مقترحات لتحسين الأداء التنظيمي

1. تفعيل الذكاء السياحي بإنشاء قسم أو خلية للبحث والدراسات التسويقية .
2. تطوير منظومة التكوين من خلال شراكات مع مؤسسات دولية متخصصة .
3. توسيع الحضور الخارجي عبر فتح تمثيليات أو شراكات مع وكالات أجنبية .
4. إعادة النظر في محفظة المنتجات الســـياحية بالتنويع نحو الســـياحة الجبلية، البيئية، والدينية .
5. مراجعة الهيكل التنظيمي ليتلاءم مع ديناميكية الســـوق الســـياحية العالمية مثال: خلق مديرية للسياحة الرقمية.

الفرع الثالث : الهيكل البشري الديوان الوطني الجزائري للسياحة

يُشكّل العنصر البشري أحد الركائز الأساسية في البنية التنظيمية للديوان الوطني الجزائري للسياحة، إذ يتكفّل بتسيير مختلف المصالح وتنفيذ السياسات العمومية الموكلة لهذه المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. ويضم الديوان في إطار هيكله البشري ما مجموعه 323 موظفًا، موزّعين على ثلاث فئات وظيفية رئيســية هي: فئة الإطارات، فئة المهنيين، وفئة وكلاء التنفيذ[1].

وتسهر مديرية الموارد البشرية، بصفتها جهازًا تنظيميًا داخليًا، على إدارة هذا المورد البشري وتفعيل اختصاصاته في إطار ما تنص عليه القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية ذات الطابع السياحي. وتضطلع هذه المديرية بمهام تتعلق بالتسيير الإداري للموظفين، كالتوظيف، التكوين،

[1] مقابلة مع مدير الديوان الوطني للسياحة فرع بسكرة مرجع سابق

الترقية، وتقييم الأداء، وذلك وفقًا لأحكام المرسوم التنفيذي المتعلق بتسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية.

ويُلاحظ الباحث من خلال تحليل التركيبة البشرية للمؤسسة أن نسبة معتبرة من الإطارات قد تلقت تكوينًا متخصصًا في مجال السياحة، لا سيما من خريجي المدرسة الوطنية العليا للسياحة (الأوراسي)، مما يعكس توجهًا نحو الاحترافية في تسيير النشاط السياحي العمومي. ومع ذلك، فإن فرص التكوين المستمر، لاسيما في الخارج، تبقى محدودة، حيث استفادت منها فئة ضئيلة من الموظفين، في حين تم اللجوء إلى التكوين المحلي عبر معاهد وطنية مثل المدرسة العليا للإدارة ISGP بتيزي وزو.

إن هذا الواقع يُبرز تحديًا حقيقيًا في مجال تنمية رأس المال البشري، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع السياحي عالميًا، مما يستوجب مراجعة شاملة لاستراتيجية التكوين والتأهيل بما ينسجم مع متطلبات المرفق العام السياحي ويعزز من نجاعة الأداء الإداري للمؤسسة[1].

[1] مقابلة مع مدير الديوان الوطني للسياحة فرع بسكرة مرجع سابق

المبحث الثاني: وظائف و مهام و عروض الديوان الوطني الجزائري للسياحة

لا تكتمل صورة المؤسسة السياحية إلا من خلال الإلمام بمهامها الأساسية، والوظائف التي تضـــطلع بها، والعروض الســـياحية التي تقدمها فعليًا. وفي هذا الســـياق، يتناول هذا المبحث الأدوار الفعلية التي يقوم بها الديوان الوطني الجزائري للسياحة، سواء من حيث التسيير والترويج السـياحي، أو من حيث تقديم خدمات النقل وتنظيم الرحلات والتوزيع السـياحي. كما يتم تسـليط الضـوء على نوعية العروض السـياحية المقدمة، لا سـيما تلك الموجهة للسـياح الأجانب، مع تحليلها من حيث الأبعاد الثقافية والاقتصـــادية. ويختتم هذا المبحث بمقارنة تحليلية بين الديوان الوطني الجزائري للســـياحة ونظيره التونســـي، قصـــد الوقوف على أوجه التشـــابه والاختلاف، واستخلاص الدروس والممارسات الناجعة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير القطاع السياحي الجزائري.[1]

المطلب الأول: الوظائف الأساسية للديوان الوطني الجزائري للسياحة

يلعب الديوان الوطني الجزائري للسـياحة دورًا متعدد الأبعاد، يتجسـد في وظائف أسـاسـية ترتبط ارتباطًا مباشـرًا بتنشـيط السـياحة داخليًا وخارجيًا. ويسـعى هذا المطلب إلى تقديم تحليل تفصيلي لهذه الوظائف، عبر تصنيفها وفقًا لطبيعتها: التشغيلية، التسويقية، والخدماتية.

يُعد **الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT)** أحد الأعمدة المؤسساتية الفاعلة في تنفيذ السـياســـة الســـياحية الوطنية، إذ خوّلته الدولة القيام بجملة من الوظائف الجوهرية التي تُترجم طابعه كمؤســـســـة عمومية اقتصـــادية ذات مهام خدمية وتجارية في آنٍ واحد. وتتمثل أهم هذه الوظائف في: التشـــغيل والتطوير الســـياحي، التوزيع والتســـويق، ثم النقل وتأجير الوســـائل السياحية. وهي وظائف متكاملة تندرج ضمن منطق الخدمة العمومية من جهة، وتحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى[2].

[1] مقابلة مع مدير الديوان الوطني للسياحة فرع بسكرة مرجع سابق

[2] مقابلة مع مدير الديوان الوطني للسياحة فرع بسكرة المرجع نفسه

الفرع الأول: وظيفة التشغيل والتطوير السياحي

يتناول هذا الجزء المهام المرتبطة بتطوير الوجهات السياحية وتنشيطها، إلى جانب التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية.

أولاً: مضمون الوظيفة وأهم مجالاتها

تتجلى وظيفة التشغيل السياحي في إعداد وتطوير البرامج السياحية وتنفيذها ميدانيًا، وذلك وفق رؤية تراعي الخصوصيات الثقافية والطبيعية للجزائر، وتلبي في ذات الوقت تطلعات السوق السياحية الداخلية والخارجية. ويتمثل الدور التشغيلي للديوان فيما يلي:

- تصميم منتجات سياحية متنوعة (ثقافية، صحراوية، بيئية، دينية...).
- تكييف العروض حسب الفئات المستهدفة.
- ضمان جاهزية العرض السياحي وتنفيذ مراحله بالتنسيق مع الفاعلين في القطاع.
- تكوين موارد بشرية متخصصة لتسيير البرامج السياحية.

إذا ما قورنت هذه الوظيفة بنظيرتها في الديوان الوطني التونسي للسياحة(ONTT) ، نلاحظ أن هذا الأخير يتفوق من حيث التوجه نحو السياحة النوعية والموجهة، مستفيدًا من تجربة تراكمية تمتد لعقود، حيث يمتاز بتقديم عروض مبنية على تحليل دقيق للطلب العالمي وبإشراك موسّع للقطاع الخاص. أما في الجزائر، فرغم وجود كفاءات وخطط تشغيلية، إلا أن ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين ونقص الإحصائيات السياحية المحدثة، يحدّ من فعالية هذه الوظيفة[1] .

ثانيًا: الإطار القانوني الناظم للتشغيل السياحي

تُمارس هذه الوظيفة في ظل إطار قانوني وتنظيمي دقيق، نذكر من أهمه:

[1] مقابلة مع نجلاء المنصوري، المكلفة بالشؤون القانونية للديوان الوطني التونسي للسياحة بتاريخ 2025/04/30

- **المرســـوم التنفيذي رقم 10-80 المؤرخ في 23 فبراير 2010**، الذي يُشـــجع على الابتكار السياحي وجودة العروض.
- **القـانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003**، المتعلق بـالتنميـة الســـيـاحيـة المستدامة، الذي يُلزم المؤسسات السياحية بالمساهمة في تثمين التراث وتنويع المنتجات.

يرى الباحث انه على الرغم وضـــوح الإطار القانوني في الجزائر، إلا أن نقص آليات التقييم الدوري والرقابة يجعل التنفيذ دون المســـتوى المأمول، بخلاف تونس التي تعتمد آلية "المخطط التوجيهي للسياحة" لتحديث الوظائف التشغيلية بصفة مستمرة.

الفرع الثاني: وظيفة التوزيع والتسويق السياحي

يركز هذا الفرع على جهود الديوان في التعريف بالمنتج الســـياحي الجزائري، عبر وســـائل الإعلام، المعارض، والعلاقات الدولية.

أولاً: شبكة التوزيع وآلياتها

يتوفر الديوان على بنية توزيع تتكون من:

- 35 وكالة سياحية عبر 25 ولاية؛
- نظام حجز إلكتروني يعتمد الدفع المسبق؛
- شراكات مع خطوط الطيران الوطنية والدولية لتأمين النقل.

تُسـهم هذه الشبكة في إيصـال العروض السياحية بطريقة احترافية، وتوفر خدمات متكاملة للفرد والمؤسسة على حد سواء[1].

ثانيًا: النشاط التسويقي للديوان

يعتمد الديوان الوطني الجزائري للسياحة في خططه التسويقية على:

- الترويج للوجهة الجزائرية داخليًا وخارجيًا؛
- المشاركة في المعارض والصالونات السياحية الدولية؛

[1] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 192

- استعمال وسائط رقمية حديثة لتسويق الخدمات السياحية؛
- الاعتماد على الإعلام التقليدي في الحملات الترويجية[1].

يرى الباحث ان التجربة التونسية في التسويق السياحي تعد نموذجًا ناجحًا، حيث استفاد **ONTT**من الانفتاح على الأسواق الأوروبية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتمكن من بناء علامة "تونس الوجهة المتوسطية"[2]. بينما لا تزال الجزائر تُعاني من نقص في الترويج الدولي، وضعف استغلال الأدوات الرقمية، ما يُضعف من تنافسية العروض السياحية الجزائرية.

ثالثًا: التأطير القانوني للنشاط التسويقي

تُؤطر هذه الوظيفة من خلال:

- **المادة 4 من قانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أفريل 1999 المحدد لقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والاسفار** [3]
- **القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009**، المتعلق بحماية المستهلك، خاصة في ما يخص الشفافية والإشهار والإفصاح عن طبيعة الخدمات المقدمة.

يلاحظ الباحث أن الرقابة على الوكالات السياحية الجزائرية لا تزال محدودة، خاصة فيما يخص ضمان مصداقية العروض وحقوق الزبائن، عكس التجربة التونسية التي تفرض عقوبات واضحة على العروض المضللة، وتخضع الوكالات لتصنيف دوري.

الفرع الثالث: وظيفة النقل وتأجير الوسائل السياحية

يُبرز هذا الفرع الخدمات اللوجستية التي يقدمها الديوان، خاصة المتعلقة بتنقل السياح وتسهيل عمليات الوصول إلى الوجهات.

أولاً: مهام الديوان في مجال النقل

تتجلى هذه المهام في:

[1] ين حملاوي نونة، مرجع سابق ، ص 122

[2] https://ontt.tn/ar موقع الديوان الوطني التونسي للسياحة اطلع عليه يوم 2025/05/11 على الساعة 15:52

[3] https://www.mta.gov.dz/activites-touristiques-et-hotelieres/?lang=fr اطلع عليه يوم 11 / 05 /2025 على الساعة 18.00

- تنظيم النقل السياحي الجماعي (حافلات، سيارات خاصة، مركبات رباعية الدفع)
- توفير وسائل نقل مريحة وآمنة
- صيانة الأسطول وضمان ملاءمته للمعايير التقنية.

ثانيًا: الأبعاد الاستراتيجية للنقل السياحي

يُعد النقل السياحي أحد أعمدة العرض السياحي المتكامل، ويُسهم في:

✓ إيصال السياح إلى المواقع النائية أو ذات الوصول المحدود.
✓ تحسين جودة الخدمات وتعزيز الرضا العام.
✓ رفع الإيرادات عبر تقديم خدمات إضافية.

بينما وفرت تونس إطارًا منظمًا لتسيير النقل السياحي بإشراك القطاع الخاص من خلال شركات متخصصة وتطبيقات للحجز الإلكتروني، لا تزال الجزائر تفتقر إلى منظومة رقمية متكاملة لتسيير النقل السياحي، كما أن البنية التحتية والنقل الجماعي غير متواكبة مع تطلعات السياح، ما يُقلص من جاذبية البرامج.

ثالثًا: التأطير القانوني للنقل السياحي

ينظم هذه الوظيفة:

- **القانون رقم 01-13 المؤرخ في 7 اوت 2001**، المتعلق بالنقل البري، الذي يفرض تراخيص مسبقة وشروط فنية صارمة؛[1]
- مجموعة من النصوص التنظيمية المتعلقة بالصيانة، التأمين، وتصنيف السائقين.

إن غياب التنسيق بين وزارتي السياحة والنقل في الجزائر يُشكل عائقًا أمام تطوير منظومة النقل السياحي، بخلاف التجربة التونسية التي جعلت من النقل أداة إستراتيجية لإنجاح عروضها، وذلك عبر إنشاء "خطوط سياحية متخصصة" ودمج النقل ضمن الباقات السياحية الشاملة.

يرى الباحث ان الوظائف الأساسية للديوان الوطني الجزائري للسياحة تنوع أدواره من التشغيل إلى التسويق فالنقل، غير أن ممارسة هذه الوظائف تحتاج إلى إعادة هيكلة داخلية وتكامل

[1] https://www.abridh.com/transport/ اطلع عليه يوم 2025/05/10 علة الساعة 21.30

مؤسساتي أوسع لتكون ذات فعالية فعلية، خصوصًا في ظل المنافسة الإقليمية. وتظهر التجربة التونسية كمثال يمكن الاستفادة منه من حيث حُسن استغلال الموارد، التكامل بين الفاعلين، وتفعيل الرقابة والتنظيم[1].

المطلب الثاني : تشكيلة عروض الديوان الوطني الجزائري للسياحة(ONAT)

يعتبر الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) من الكيانات الحيوية في مجال تطوير السياحة الجزائرية، حيث يسهم بفاعلية في تنمية قطاع السياحة من خلال تقديم مجموعة من العروض التي تراعي مختلف الفئات السياحية، سواء كانت محلية أو دولية. إن الدور الذي يضطلع به الديوان لا يقتصر فقط على تقديم خدمات سياحية، بل يشمل أيضًا وضع استراتيجيات لتنمية السياحة المستدامة، تعزيز الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل عبر مجموعة من البرامج المتكاملة التي تتماشى مع المعايير الدولية للسياحة. ومن خلال هذه العروض، يبرز دور الديوان في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، إذ تسهم هذه العروض في تحسين الميزان السياحي للبلاد من خلال استقطاب السياح الأجانب والمحليين. [2]

الفرع الاول: العروض السياحية الموجهة للسياح الأجانب

يحرص الديوان الوطني الجزائري للسياحة على تقديم عروض سياحية متميزة تتناسب مع احتياجات ورغبات السياح الأجانب، بما يتيح لهم فرصة اكتشاف الثقافة الجزائرية الغنية وطبيعتها المتنوعة. هذه العروض تساهم بشكل فعال في تعزيز مكانة الجزائر على الخريطة السياحية الدولية، وذلك من خلال العروض التي تركز على التاريخ، الثقافة، والمعالم الطبيعية. تمثل هذه العروض قيمة اقتصادية كبيرة [3]للجزائر، حيث تسهم في زيادة إيرادات قطاع السياحة، وتقوية علاقات التعاون بين الجزائر والدول الأجنبية من خلال التبادل الثقافي والاقتصادي. من أبرز هذه العروض:

- **رحلة إلى تادرارت:** تمثل هذه الرحلة أحد أرقى العروض التي يوفرها الديوان، حيث تمتد لثمانية ليالٍ وتستهدف السياح الباحثين عن تجربة صحراوية فريدة. تشمل الرحلة زيارة المعالم الطبيعية

[1] https://www.abridh.com/transport/ اطلع عليه يوم 2025/05/10 على الساعة 21:30

[2] حماني أمينة، المرجع السابق، ص 195

[3] حماني أمينة، الصفحة نفسها

والتاريخية البارزة مثل إنجران وتين مرزوقة، مما يمنح الزوار فرصة لاكتشاف تقاليد وأسلوب حياة السكان المحليين في الصحراء.

• **جولة في العاصمة الجزائرية ومحيطها** :هذه الرحلة، التي تمتد لخمس أيام وأربع ليالٍ، تمنح الزوار فرصة التفاعل مع التاريخ الثقافي والسياسي للجزائر العاصمة من خلال زيارة معالم مثل القصبة وحدائق الحامة. كما تشمل المدن المجاورة مثل البليدة وشرشال التي تمثل جزءًا مهمًا من التراث الوطني الجزائري.

• **استكشاف الواحات الصحراوية:** تبرز هذه الرحلة، التي تستغرق سبعة أيام، باعتبارها واحدة من أهم البرامج التي يقدمها الديوان للمسافرين الأجانب، حيث تنقل السياح إلى مناطق مثل بوسعادة وبسكرة وتوقرت، حيث يتعرفون على التنوع البيئي والثقافي في الواحات الصحراوية[1].

• **رحلة مهاري الأهقار**: تمثل هذه الرحلة تجربة استكشافية فريدة من نوعها، حيث تستهدف سياحة المغامرات والرحلات الاستكشافية. تتضمن زيارة أماكن مثل أتغيلافت وتانغيت في منطقة الأهقار، حيث يستمتع السياح بالتجارب الصحراوية الأصيلة ويعيشون أجواء الحياة البدوية[2].

إن ما يقدمه الديوان الوطني الجزائري للسياحة من عروض موجهة للأجانب يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو تثمين المقومات الطبيعية والثقافية للجزائر، وخاصة من خلال السياحة الصحراوية والثقافية، وهو ما ينسجم مع السياسة العمومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات. إلا أنه رغم تنوع البرامج السياحية المذكورة، فإنها تظل محدودة من حيث الانتشار الدولي والفعالية التسويقية، خاصة إذا ما قورنت بالعروض التي يقدمها نظيره التونسي.[3]

فالديوان الوطني التونسي للسياحة، بفضل هيكلة تنظيمية أكثر مرونة وديناميكية، استطاع أن يُبرز وجهة تونس كخيار مفضل لدى السياح الأجانب، بفضل الاستثمار المكثف في البنية التحتية، والترويج الذكي لمنتجاته، خصوصًا في أسواق أوروبا الغربية. تونس، مثلًا، طورت

[1] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 125

[2] المرجع نفسه ، ص 125

[3] المرجع نفسه ، ص 125

عروضًا سياحية تشمل السياحة الصحراوية في دوز وتوزر، معززة بخدمات إقامة عالية الجودة، وأنشطة موازية مثل المهرجانات الثقافية والفعاليات الدولية، وهو ما يمنح التجربة التونسية ميزة تنافسية واضحة.[1]

في المقابل، تُعد العروض الجزائرية مثل "رحلة إلى تادرارت" أو "استكشاف الواحات" ذات جاذبية سياحية فريدة لا تقل أهمية من حيث القيمة الجمالية والبيئية، إلا أن ضعف التسويق، ونقص الربط الجوي واللوجستي، وغياب شراكات قوية مع منظمي الرحلات العالمية، يجعل من أثرها الاقتصادي محدودًا مقارنة بما تحققه تونس من دخل سياحي.[2]

كما أن من الناحية القانونية، تبقى التشريعات السياحية الجزائرية أقل تحفيزًا للمستثمرين الأجانب مقارنة بالتشريعات التونسية، التي تقدم حوافز ضريبية وامتيازات عقارية لاستقطاب رؤوس الأموال في القطاع السياحي، مما ينعكس على جودة الخدمات ومهنية العروض المقدمة.[3]

ختامًا، يمكن القول إن العروض الجزائرية، ورغم ما تتمتع به من ثراء طبيعي وتراثي، تحتاج إلى تحديث في آليات الترويج، وتحسين في البنية التحتية والخدمات المرافقة، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور البعثات السياحية بالخارج، من أجل إضفاء طابع تنافسي حقيقي يجعل من الجزائر وجهة أولى في السياحة الصحراوية والثقافية على غرار النموذج التونسي.

الفرع الثاني: العروض السياحية الموجهة للسياح المحليين

لا تقتصر جهود الديوان على جذب السياح الأجانب فحسب، بل يمتد دوره أيضًا إلى تحفيز السياحة الداخلية في الجزائر. هذه العروض تهدف إلى إتاحة الفرصة للمواطنين الجزائريين للتعرف على جمال بلادهم وإمكاناتها السياحية. ولقد أصبح التوجه نحو السياحة الداخلية يشكل ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية السياحية في الجزائر، خاصة في ظل السياق الاقتصادي الذي يسعى إلى تعزيز الاستهلاك المحلي. إن هذه العروض لا تقتصر فقط

[1] ين حملاوي نونة، مرجع سابق ، ص 126
[2] https://www.onat.dz/ تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/22 على الساعة 21.53
[3] https://onat.dz/index.php?route=product/category&path=57 تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/23 على الساعة 19.42

على تقديم برامج استجمامية، بل تسهم أيضًا في نشر الثقافة السياحية بين المواطنين، مما يعزز من وعيهم بأهمية الحفاظ على التراث الوطني. [1]

من بين هذه العروض:

- برنامج اكتشاف الجزائر :يشمل هذا البرنامج زيارة معالم ثقافية وتاريخية بارزة في العاصمة، مثل حديقة الحامة، القصبة، وشرشال. يستهدف هذا البرنامج مواطني الجزائر من مختلف المناطق لزيادة معرفتهم بالتراث الثقافي والطبيعي للبلاد.

- رحلة استجمام إلى حمام ريغة بعين الدفلى :هذه الرحلة مخصصة للعلاج الطبيعي والاستجمام، حيث توفر للسياح المحليين فرصة الاسترخاء والاستفادة من المياه المعدنية والينابيع العلاجية.

- زيارة الحديقة الوطنية ثنية الحد :من خلال هذه الرحلة، يكتشف السياح المحليون غابات الأرز والنباتات الطبيعية الفريدة في الحديقة الوطنية ثنية الحد، مما يعزز من الوعي البيئي ويحسن من توجهات السياحة البيئية[2].

حيث يعتبر الباحث أن العروض الموجهة للسياح المحليين من الركائز المهمة لتعزيز السياحة الداخلية التي تلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد الوطني، ورفع الوعي الثقافي والبيئي بين المواطنين. يحرص الديوان الوطني الجزائري للسياحة على تقديم برامج مثل "اكتشاف الجزائر" أو رحلات الاستجمام التي تعزز من معرفة السكان بجوانب بلادهم المتنوعة، وهي خطوة إيجابية تُبرز اهتمام الدولة بالتنمية السياحية الشاملة.

لكن من ناحية أخرى، لا تزال هذه العروض في الجزائر تعاني من بعض القيود التي تحد من انتشارها وفعاليتها، مثل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وافتقارها إلى حملات ترويجية مكثفة داخل الوطن، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية في بعض المناطق السياحية الداخلية. وهذا يؤثر سلبًا على مستوى رضا السياح المحليين ويحد من قدرتهم على تكرار هذه التجارب أو التوصية بها للآخرين.

[1] https://onat.dz/catalog/view/theme/medistep/template/download/tourisme-national-version-francaise.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/23 على الساعة 19.42

[2] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 128

في المقابل، يُظهر الديوان الوطني التونسي للسياحة سياسة أكثر نضجًا في تطوير السياحة الداخلية، حيث يقدم برامج متكاملة تجمع بين الترفيه والتعليم والأنشطة الثقافية، مع دعم لوجستي واضح ومرافق سياحية مؤهلة. كما تعتمد تونس على تقنيات حديثة في التسويق الإلكتروني والإعلام الداخلي مما يعزز من إقبال السياح المحليين ويحفز نمو القطاع الداخلي السياحي بشكل ملحوظ.

من الناحية القانونية، تبنت تونس قوانين تنظيمية أكثر مرونة تدعم السياحة الداخلية من خلال تشجيع الاستثمار في الفنادق والمنتجعات السياحية المحلية، وهو ما ساهم في ارتفاع مستوى الخدمات وتحسين تجربة السياح المحليين. أما في الجزائر، فتظل القوانين بحاجة إلى تحديث وتطوير لتواكب متطلبات السوق المتغيرة وتفتح المجال أمام المبادرات الخاصة للمساهمة بفعالية في السياحة الداخلية.[1]

الفرع الثالث: السياحة الدينية

تعتبر السياحة الدينية واحدة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الديوان في تحقيق أهدافه السياحية، حيث يسهم في تنظيم رحلات العمرة والحج بشكل سنوي. في هذا السياق، يتم تنظيم رحلات دينية مميزة تتسم بتقديم خدمات متكاملة للمسافرين لأداء مناسك الحج أو العمرة، بما في ذلك الإقامة في فنادق قرب الحرمين الشريفين، وتوفير المرشدين الدينيين لضمان سهولة أداء المناسك. هذه الأنشطة تساهم في تعزيز العلاقات الثقافية والدينية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن تسهيل أداء الشعائر الدينية للمواطنين الجزائريين. بشكل عام، تسهم هذه البرامج في تعميق روح التضامن بين الشعوب الإسلامية، كما تشكل دخلاً اقتصاديًا مهمًا للقطاع السياحي في الجزائر[2].

حيث يرى الباحث تعتبر السياحة الدينية من القطاعات الأساسية التي يسهم فيها الديوان الوطني الجزائري للسياحة في خدمة حاجات المواطنين، من خلال تنظيم رحلات الحج والعمرة التي تتميز بتوفير خدمات متكاملة تشمل الإقامة والإرشاد الديني. يلعب هذا القطاع دورًا هامًا

[1] حماني أمينة ، المرجع السابق ، ص 198

[2] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 126

في تعزيز الروابط الدينية والثقافية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، كما يمثل مصدرًا مستقرًا للدخل السياحي، خصوصًا مع زيادة الطلب السنوي على هذه الرحلات.

إلا أن التحديات التي تواجه السياحة الدينية في الجزائر تتمثل في محدودية التنسيق المؤسسي وضعف التطوير التقني لخدمات الحجاج والمعتمرين، ما يؤدي أحيانًا إلى ارتباك في تنظيم الرحلات وتأخر في الخدمات اللوجستية. كما تفتقر الجزائر إلى استراتيجيات تسويقية فعالة تستهدف الجاليات الإسلامية بالخارج لدعم السياحة الدينية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني[1].

بالمقابل ومن خلال زيارة الباحث للديوان الوطني التونسي للسياحة ، يُظهر الديوان الوطني التونسي للسياحة قدرة تنظيمية متقدمة في هذا المجال، حيث يتمتع بخبرة طويلة في إدارة الرحلات الدينية، مع اعتماد نظم إلكترونية حديثة لتسجيل وتنظيم الحجاج، إضافة إلى شراكات استراتيجية مع شركات الطيران والفنادق، مما يسهل تقديم خدمات عالية الجودة ويزيد من رضا الحجاج والمعتمرين.

قانونيًا، تستفيد تونس من إطار تنظيمي واضح يضمن حقوق الحجاج ويشجع على تطوير الخدمات الدينية، في حين تحتاج الجزائر إلى تعزيز الأطر القانونية المتعلقة بالسياحة الدينية لتوفير حماية أفضل للمسافرين وضمان معايير جودة أعلى في الخدمات المقدمة[2].

الفرع الرابع : الرحلات السياحية نحو الخارج

إلى جانب الرحلات السياحية الداخلية، يقدم الديوان أيضًا برامج سياحية موجهة نحو الخارج، مما يعزز من تواصل الجزائر مع الدول الأخرى ويسهم في التبادل الثقافي والسياحي. هذه الرحلات لا تقتصر فقط على وجهات قريبة بل تشمل أيضًا دولًا ذات أهمية سياحية كبيرة مثل تونس، المغرب، مصر، تركيا، وغيرها. تسهم هذه الرحلات في تعزيز صورة الجزائر على الصعيد الدولي، وتتيح للسياح الجزائريين الفرصة لاكتشاف ثقافات وتجارب سياحية متنوعة.[3]

[1] حماني أمينة ، المرجع سابق ، ص 199

[2] حماني أمينة ، المرجع نفسه ، ص 199

[3] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 127

كما يرى الباحث ان الرحلات السـياحية الخارجية التي ينظمها الديوان الوطني الجزائري للسياحة تمثل وسيلة لتعزيز التبادل الثقافي والسياحي مع دول أخرى، وفتح آفاق جديدة للسياح الجزائريين لاكتشـاف وجهات سـياحية متنوعة. ومن خلال تنظيم رحلات إلى دول مثل تونس، المغرب، مصر، وتركيا، يسعى الديوان إلى تنويع المنتجات السياحية وتحفيز السياحة الخارجية، ما يعزز العلاقات الثنائية ويخلق فرصًا اقتصادية وثقافية.

ومع ذلك، تعاني هذه البرامج من قيود إدارية ولوجسـتية مثل تعقيدات الحصـول على التأشيرات، ضعف التنسيق مع وكالات السفر الدولية، وارتفاع تكلفة الرحلات، مما يحد من قدرة الديوان على توسيع نطاق هذه العروض وجعلها أكثر جاذبية للسياح[1] .

على الجانب المقارن، يتميز الديوان الوطني التونسـي للسـياحة ببرامج سـياحية خارجية أكثر تنوعًا وانسـيابية، مدعومة بشـبكة علاقات قوية مع شـركات الطيران والوكالات السـياحية العالمية. كما تحرص تونس على توفير تسهيلات إدارية للسياح وتقديم عروض جاذبة من حيث الجودة والسعر، مما يجعل الوجهات الخارجية من الخيارات الأكثر شعبية لدى التونسيين.

من الناحية القانونية، تسـتفيد تونس من اتفاقيات دولية تسـهل حركة السـياح، إضـافة إلى قوانين داخلية تحفز القطاع الخاص على المشاركة في تنظيم الرحلات الخارجية، وهو ما يقلص من الأعباء على الديوان. أما الجزائر، فتحتاج إلى مراجعة سـياسـاتها وتنظيماتها لتطوير هذا القطاع وتحسين التجربة السياحية الخارجية[2].

الفرع الخامس : الخدمات المرافقة للعروض

إن الخدمات المرافقة للعروض السـياحية تعد جزءًا لا يتجزأ من نجاح البرامج التي يقدمها الديوان الوطني الجزائري للسـياحة. إذ يسـعى الديوان إلى تقديم أعلى مسـتويات الخدمة لضـمان راحة ورفاهية السياح. هذه الخدمات تشمل توفير وسائل النقل المريحة والحديثة، وتوفير الإقامة الفندقية المنتقاة بعناية، إضـافة إلى ضـمان شـمول البرامج السياحية للوجبات طوال مدة الرحلة. كما أن الدفع المسبق والتأكيد المسبق على الرحلات من خلال النظام المعلوماتي المتطور يعزز من التنظيم ويوفر ضمانات إضـافية للسياح. علاوة على ذلك، يلتزم الديوان بتقديم خدمات إلغاء

[1] ين حملاوي نونة ، مرجع سابق ، ص 127

[2] ين حملاوي نونة ، المرجع نفسه ، ص 127

مرنة وفقًا للشروط المحددة، بما يتيح للسياح مرونة في التعديل على خططهم دون تكبد خسائر مالية كبيرة[1].

كما يرى الباحث الخدمات المرافقة للعروض السياحية من العوامل الحاسمة في نجاح البرامج التي يقدمها الديوان الوطني الجزائري للسياحة، حيث يلتزم بتوفير وسائل نقل مريحة، إقامة فندقية عالية الجودة، وجبات مناسبة، إضافة إلى نظم تأكيد ودفع مرنة. تعكس هذه الخدمات حرص الديوان على تحسين تجربة السياح وضمان رضاهم، مما يعزز سمعة الجزائر كوجهة سياحية.

مع ذلك، يُلاحظ وجود فجوات في جودة بعض الخدمات المقدمة، خاصة في المناطق النائية، حيث يفتقر بعض السياح إلى معايير الراحة والسلامة المطلوبة، بالإضافة إلى ضعف النظام الرقابي على جودة الخدمات المقدمة، ما يؤثر سلبًا على التقييم العام للعروض السياحية.

في المقابل، يمتلك الديوان الوطني التونسي للسياحة نظامًا متطورًا لمراقبة جودة الخدمات المرافقة، مع عقود واضحة مع مقدمي الخدمات وشراكات استراتيجية تعزز من جودة النقل والإقامة، إلى جانب استخدام التكنولوجيا الرقمية في تنظيم الحجوزات والدفع، مما يوفر تجربة متكاملة ومتطورة للسياح.

تدعم التشريعات التونسية حقوق المستهلكين في القطاع السياحي بشكل صارم، وتلزم مقدمي الخدمات بمعايير جودة محددة، وهو ما يفتقر إليه النظام الجزائري إلى حد ما، مما يستوجب تحديث الإطار القانوني الجزائري وتفعيله لضمان التزام جميع الأطراف بمعايير الخدمة المطلوبة[2]

الفرع السادس : مقارنة بين الديوان الوطني الجزائري للسياحة و الديوان الوطني التونسي للسياحة

في هذا الفرع ، من خلال ما جمع من معلومات ووثائق وانطلاقا من المقابلات التي قمنا بها في الديوان الوطني الجزائري فرع بسكرة مع السيد المدير و كذلك من خلال الخرجة العلمية لدولة تونس وبالضبط للديوان الوطني التونسي وكذلك وزارة السياحة التونسية ممثلة في المدير

[1] مقابلة مع (ن . ع) مدير مؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة (فرع بسكرة)
[2] المرجع نفسه

العام بوزارة السياحة التونسية سنقوم بدراسة مقارنة بين هيئتين سياحيتين وطنيتين تشكلان الركيزة الأساسية لتنفيذ السياسات السياحية في كل من الجزائر وتونس، وهما :الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) والديوان الوطني التونسي للسياحة(ONTT) ، وذلك بهدف إبراز أوجه التشـــابه والاختلاف بينهما من حيث الطبيعة القانونية، المهام، الهيكلة التنظيمية، ودرجة الانسجام مع السياسات العمومية

أولاً: الطبيعة القانونية والوظائف المؤسسية

العنصر	ONTT	ONAT
الوضع القانوني	مؤسسة ذات طابع إداري	مؤسسة ذات طابع اقتصادي وتجاري
المهام الأساسية	تنفيذ السياسة السياحية، الرقابة، الترويج، المرافقة	تنظيم الرحلات، تسـويق العروض، خدمات الحج والعمرة
العلاقة بالقطاع الخاص	تأطير ومرافقة شـاملة للقطاع السياحي الخاص	شـراكة محدودة في تقديم الخدمات السياحية

جدول 03 : يمثل مقرنة بين الديوانيين الجزائري والتونس

المصدر : من اعداد الطالبان

من خلال مقارنة الطبيعة القانونية والوظائف المؤسسية لكل من الـ ONATو ONTT، يتضح أن هناك فرقًا جوهريًا في دور كل منهما في قطاع السياحة الجزائري. الـ ONATهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي وتجاري، ما يعني أن تركيزها الرئيسي هو على الربح من خلال تنظيم الرحلات وتسويق العروض السياحية، إضافة إلى تقديم خدمات الحج والعمرة. هذا يعكس التوجه التجاري للـ ONATنحو جلب الإيرادات من خلال النشاطات السياحية المختلفة. في المقابل، الـ ONTTتتمتع بطابع إداري، حيث تركز على تنفيذ السياسة السياحية الحكومية بشكل رئيسي، وتشمل مهامها الرقابة والترويج للسياحة بالإضافة إلى المرافقة المستمرة للقطاع السياحي. الفرق في المهام الأساسية بينهما يظهر بوضوح، حيث أن الـ ONATتسعى لتحقيق الربحية عبر تقديم خدمات متنوعة، بينما الـ ONTTتتولى دورًا إشرافيًا ورقابيًا لضمان تطوير السياحة وفقًا للخطط الحكومية. أما بالنسبة للعلاقة مع القطاع الخاص، فإن الـ ONATتشارك

بشكل محدود، مما يعكس قيدًا على التعاون مع القطاع الخاص، بينما تسعى الـــ ONTTإلى تأطير هذا القطاع بشكل أوسع، مما يعزز من التعاون بين القطاعين العام والخاص.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي وآليات التسيير

العنصر	ONTT	ONAT
الإشراف	وزارة السياحة	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
الهيكلة	مديريات مركزية، ممثليات خارجية، مراكز تكوين	مديرية عامة، مديريات جهوية، مصالح
الرقابة	رقابة إدارية ومالية صارمة	مراقبة مالية جزئية

جدول 04 : يمثل مقارنة للهيكل التنظيمي و الوظيفي بين الديوانين

المصدر : من اعداد الطالبين

فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي وآليات التسـيير، نجد أن هناك اختلافات واضـحة بين الـ ONATو ONTTمن حيث الهيكل الإداري وآليات الرقابة. الـــ ONATتتبع إشـراف وزارة السياحة والصـناعة التقليدية، ما يعكس الارتباط بين السياحة والصـناعات التقليدية في الجزائر، حيث تتوزع مهامها على مديرية عامة ومديريات جهوية، ما يتيح نوعًا من اللامركزية في التسيير. على النقيض من ذلك، الـــ ONTTتتبع إشـراف وزارة السـياحة فقط، وهو ما يعزز تركيزها الكامل على تطوير القطاع السياحي. الهيكل الإداري في الـــ ONTTأكثر مركزيًا مع وجود مديريات مركزية وممثليات خارجية، وهو ما يتيح لها قدرة أكبر على التنسـيق بين مختلف الفروع على الصعيدين المحلي والدولي. بالنسبة للرقابة، نجد أن الـــ ONATتركز على مراقبة مالية جزئية، مما يشير إلى درجة من الاستقلالية في إدارة أموالها، بينما تطبق الـ ONTTرقابة إدارية ومالية صارمة، وهو ما يعكس دورها الرقابي والتوجيهي الأقوى في سياق القطاع السياحي الوطني.

ثالثًا: مجال التدخل ونطاق الاختصاص

العنصر	ONTT	ONAT
مجال النشاط	الترويج، التكوين، الرقابة، الإشراف	رحلات سياحية داخلية وخارجية
العروض السياحية	شاطئية، ثقافية، علاجية، دولية	رحلات دينية، صحراوية، استجمامية
التمثيل الجغرافي	وطني ودولي (ممثليات بالخارج(	وطني محدود

الجدول 05 : يمثل مقارنة بين مجال التدخل

المصدر من اعداد الطالبان

عند النظر في مجال التدخل ونطاق الاختصاص لكل من الـ ONATو ONTT، يتضح التباين بينهما في نطاق الأنشطة التي يقدمانها. الـ ONATتركز بشكل رئيسي على تنظيم الرحلات السياحية الداخلية والخارجية، مع تقديم عروض سياحية دينية وصحراوية واستجمامية. هذا يشير إلى أن الـ ONAT تهتم بتقديم خدمات سياحية متخصصة، تركز بشكل أكبر على السياحة الداخلية وكذلك السياحة الدينية، مثل الحج والعمرة. في المقابل، الـ ONTT لا تقتصر على نشاط محدد بل تشتمل مهامها على الترويج للقطاع السياحي، التكوين، الرقابة، والإشراف على تطوير السياحة الوطنية والدولية. العروض السياحية التي تقدمها الـ ONTT تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل السياحة الشاطئية والثقافية والعلاجية، ما يعكس التوجه المتعدد الأبعاد لتطوير السياحة في الجزائر. من حيث التمثيل الجغرافي، نجد أن الـ ONAT لها تمثيل داخلي محدود في الجزائر، بينما الـ ONTT لديها تمثيل على المستوى الوطني والدولي من خلال ممثليات خارجية، ما يعزز دورها في الترويج للسياحة الجزائرية خارج الحدود الوطنية.

رابعًا: الأطر التشريعية والتنظيمية

العنصر	ONAT	ONTT
المرجعية القانونية	مرسوم تنفيذي رقم 97-41 لسنة 1997	الأمر عدد 49 لسنة 1970 وتعديلاته
الإصلاحات	محاولات تحديث غير هيكلية	إصلاحات مؤسسية بعد الثورة
الانسجام مع السياسات العمومية	متوسط، يفتقر للرؤية الاستراتيجية الواضحة	مندمج في رؤية 2035 للسياحة المستدامة

الجدول 06 : يمثل مقارنة الاطر التشريعية بين الديوانيين

المصدر : من اعداد الطالبان

عند مقارنة الأطر التشريعية والتنظيمية بين الـ ONAT و ONTT، يظهر بوضوح الاختلاف في المرجعية القانونية والإصلاحات المؤسسية. الـ ONAT تعتمد على مرسوم تنفيذي رقم 97-41 لسنة 1997، مما يشير إلى أن الإصلاحات التي قامت بها لم تكن هيكلية بشكل كامل، بل كانت محاولات لتحديث المؤسسة دون تغيير جذري في هيكلها. من جهة أخرى، الـ ONTT تلتزم بالقانون الذي ينظمها، وهو الأمر عدد 49 لسنة 1970 وتعديلاته، مع إجراء إصلاحات مؤسسية بعد الثورة، ما يعكس محاولة لتعزيز الأداء المؤسسي بعد التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. من حيث انسجام هذه المؤسسات مع السياسات العمومية، نجد أن الـ ONAT تواجه تحديات في الانسجام الكامل مع السياسات السياحية العامة، في حين أن الـ ONTTتتماشى بشكل أكبر مع رؤية الجزائر 2035 للسياحة المستدامة، مما يعكس دورها الحيوي في تطوير السياحة الوطنية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة.

يتبين من المقارنة السابقة أن الاختلاف الجوهري يكمن في طبيعة الدور المنوط بكل من المؤسستين: حيث يلعب الديوان الجزائري دور الفاعل التجاري المساهم في ترويج السياحة الداخلية والخارجية من خلال رحلات محددة، في حين أن الديوان التونسي يتبنى وظيفة تنظيمية

شاملة تشمل كافة جوانب النشاط السياحي، انطلاقًا من التكوين والمرافقة إلى الرقابة والتسويق الدولي.

من خلال الدراسة التحليلية لأدوار وآليات الديوان الوطني الجزائري للسياحة، يتبين أن هذه الهيئة العمومية تؤدي دورًا محوريًا في تفعيل السياسة السياحية الوطنية، خاصة في جانب الترويج والتسويق السياحي للوجهة الجزائرية. فالديوان يمتلك جملة من الآليات التي تشمل تنظيم المشاركة في المعارض الدولية، إنتاج الوسائط الدعائية الورقية والرقمية، إقامة الحملات التحسيسية داخل وخارج الوطن، والتعاون مع المتعاملين السياحيين الأجانب لجذب السياح.

غير أن التقييم الموضوعي لفعالية هذه الآليات يكشف عن فجوة بين الطموح والممارسة، ويعكس في الوقت نفسه محدودية التأثير الفعلي على ساحة الترويج السياحي مقارنة بدول الجوار أو الدول ذات البنية السياحية المتقدمة. فالديوان يعمل ضمن إطار قانوني وتنظيمي يعاني أحيانًا من الجمود الإداري، وغياب الديناميكية في الاستجابة لمتغيرات السوق السياحية العالمية، إضافة إلى نقص الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، وعدم كفاية الميزانيات المرصودة للترويج الدولي، وهو ما يضعف قدرته التنافسية.

كما أن غياب استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تشرك جميع الفاعلين في قطاع السياحة –من وزارات ومؤسسات وهيئات ومتعاملين خواص –يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف المرسومة. فرغم الجهود الفردية التي يبذلها الديوان، إلا أن غياب التنسيق، ونقص التكوين المهني للعاملين في القطاع، وضعف البنية التحتية والخدمات السياحية، تمثل عوائق حقيقية أمام تحقيق ترويج فعال ومستدام.

وبالتالي، يمكن الجزم أن الآليات الحالية، رغم أهميتها النظرية والوظيفية، **تبقى غير كافية** لوحدها للنهوض بصورة الجزائر السياحية على المستوى الدولي. وهو ما يفرض إعادة هيكلة الدور الاستراتيجي للديوان، من خلال:

- تعزيز التعاون المؤسساتي والتشاركي بين مختلف الفاعلين؛
- تبني الرقمنة والتحول الرقمي في أدوات الترويج؛
- توجيه استثمارات أكبر نحو التسويق السياحي الموجه حسب شرائح السوق؛

- وتكثيف التكوين والاحترافية في الموارد البشرية العاملة في المجال.

فالترويج الســـياحي الفعال يتطلب رؤية اســـتراتيجية وطنية واضـــحة المعالم، تتجاوز الأطر التقليدية، وتعتمد على الابتكار، والشفافية، والاستدامة في الأداء.

يرى الباحث من نتائج المحصل عليها أن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الديوان الوطني الجزائري للسياحة لا يزال يفتقر إلى النجاعة والوضوح اللازمين لضمان أداء فعال ومتكامل لهذا الجهاز العمومي. فالنصوص القانونية الحالية تُحدّد مهام الديوان بشكل عام، دون أن ترقى إلى مستوى التفصيل في الصلاحيات، أو توضح بدقة الآليات الإجرائية لتطبيقها، وهو ما أدى إلى وجود فراغات قانونية ومجالات متداخلة بينه وبين هيئات أخرى تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسياحة. وقد انعكس هذا الغموض القانوني على واقع التسيير، حيث سُجّل ضعف في التنسيق الأفقي والعمودي، ومحدودية في القدرة على المبادرة الاستراتيجية، لا سيما في مجالات الترويج السياحي، الشراكة مع القطاع الخاص، والمساهمة في صياغة السياسة السياحية الوطنية.

كما أظهرت الدراسة أن غياب نص قانوني خاص ومنفصل ينظم عمل الديوان بصورة مستقلة ومتكاملة يشكّل عائقًا حقيقيًا أمام تطوير بنيته القانونية. إذ إن تبعيته المباشرة للوزارة من حيث القرارات والتمويل قد قلّصت من استقلاليته المؤسسية، وأخضعته في كثير من الأحيان لمتغيرات إدارية وسياسية تفتقر إلى الاستمرارية. هذا بالإضافة إلى غياب آليات تقييم قانونية واضحة لأداء الديوان ومردوديته، وعدم تضمين القوانين الحالية لمبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل الشفافية، المساءلة، والرقابة الداخلية والخارجية.

وبناءً على ما سبق، تبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة المنظومة القانونية المنظمة للديوان الوطني الجزائري للسياحة، من خلال سنّ قانون خاص يُعيد صياغة اختصاصاته، يُمنحه استقلالية وظيفية ومالية، ويُحدد بدقة علاقته بباقي الهيئات السياحية، ضمن رؤية متكاملة لتنمية السياحة في الجزائر على أسس قانونية متينة ومستدامة.

الخاتمة

خاتمة :

ختامًا، وبعد تناول موضـوع الديوان الوطني الجزائري للسـياحة بالدراسـة والتحليل، يمكن التأكيد على أن هذه المؤسسة تُعد أحد الأركان الأساسية في تنفيذ السياسة السياحية الوطنية، لما لها من دور محوري في الترويج للوجهة الجزائرية، ودعم النشـاط السـياحي، والمسـاهمة في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في هذا القطاع الواعد.

وقد مكّننا هذا البحث من الوقوف على الأساس القانوني المنظم لعمل الديوان، من خلال دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، وتحليل الهيكل المؤسسي الذي ينشط في إطاره، إضافة إلى توضيح علاقته بالهيئات العمومية الأخرى، تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية، في ظل التوجهات العامة للدولة الجزائرية نحو عصرنة الإدارة، وتعزيز دور المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.

كما قمنا بمقارنة العروض السـياحية للديوان الوطني الجزائري للسـياحة بنظيرتها لدى الديوان الوطني التونسي للسياحة، بهدف رصد الفوارق الهيكلية والتنظيمية في الأداء، والإشارة إلى أوجه التقصـير أو التأخر، بغرض الاسـتفادة من النماذج الرائدة في المنطقة المغاربية، وتبنّي أفضـل الممارسات.

لقد أثبتت هذه الدراسـة أنّ واقع السـياحة الجزائرية لا يعاني فقط من مشـاكل ميدانية، بل كذلك من إشكالات قانونية وتنظيمية تستدعي المعالجة العاجلة، في مقدمتها غياب الإطار التشريعي المتكامل، وغياب استراتيجية واضـحة لتنسيق أدوار المتدخلين العموميين والخواص في السوق السياحية.

وإني كطالب باحث في القانون بجامعة محمد خيضـر بسكرة، أعتبر هذا العمل خطوة أولى في مسـاري العلمي والمهني، وطموحي أن أواصـل البحث في مجال القانون الإداري الاقتصـادي، والتنظيم المؤسسي للقطاعات الاستراتيجية، ولا سيما القطاع السياحي، لما له من دور محوري في التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

إن التحديات القانونية والمؤسسية التي تعترض مسار تطوير السياحة في الجزائر تمثل فرصة علمية ثمينة للتفكير النقدي، والتخطيط التشـريعي، والمرافعة الأكاديمية الجادة من أجل تحقيق إصلاحات جوهرية.

المقترحات :

بناءً على ما سبق، نقترح بما يلي:

- تحيين الإطار القانوني المنظم لعمل الديوان الوطني الجزائري للســـياحة بما يواكب المعايير الدولية الحديثة في تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.
- تعزيز استقلالية الديوان في التسيير الإداري والمالي، وتمكينه من آليات مرنة تسمح له بالتفاعل مع السوق السياحية بكفاءة وفعالية.
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الترويج السياحي، وتوسيع آفاق التعاون مع الفاعلين الدوليين.
- إدماج الرقمنة والتسويق الرقمي السياحي كأدوات استراتيجية في مهام الديوان، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة.
- الاستثمار في التكوين القانوني والإداري لموارد الديوان البشرية، بما يعزز من احترافيته وقدرته على أداء مهامه في بيئة تنافسية.

الملاحق

الملحق 01

الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة

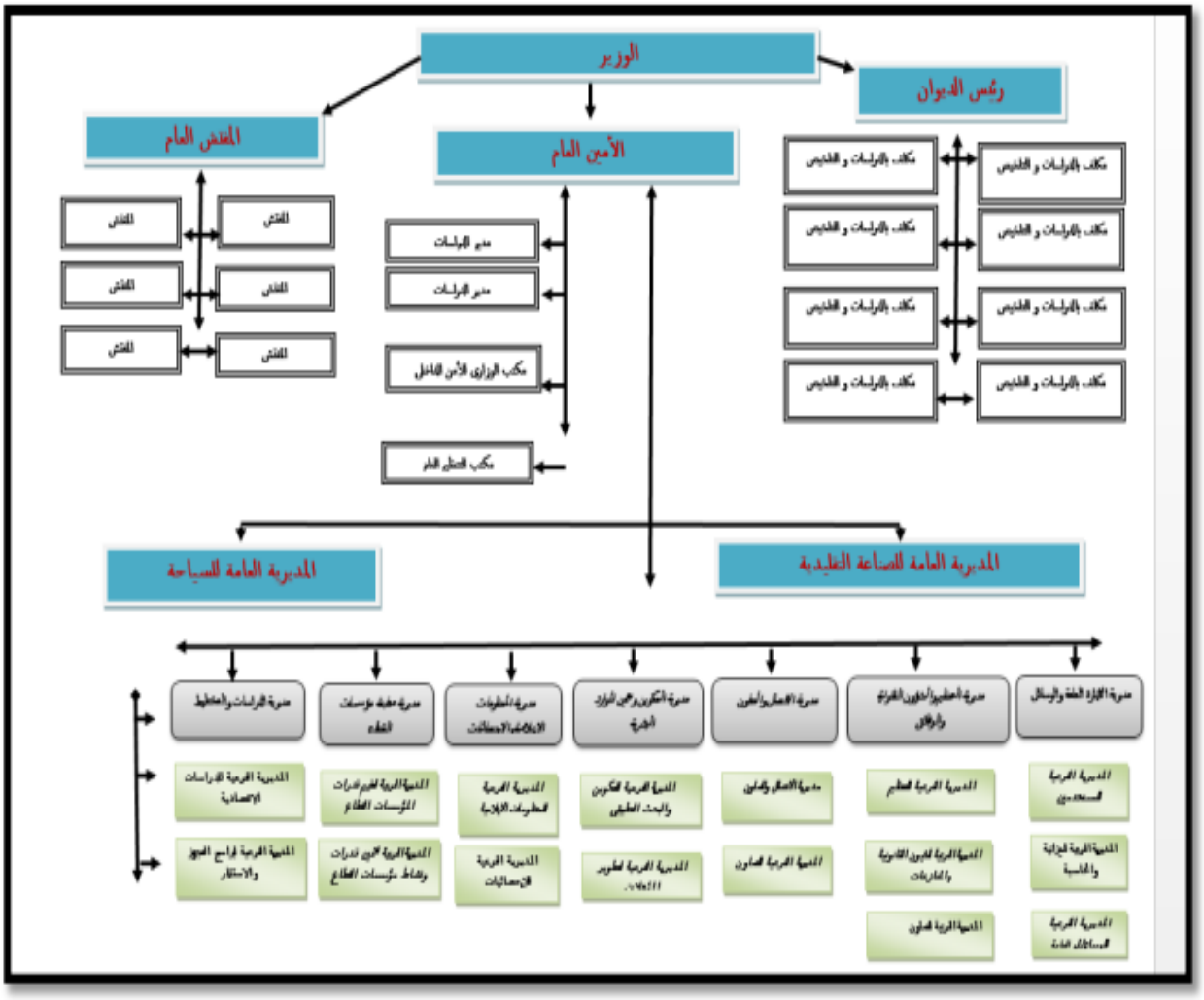

الملحق 02 :

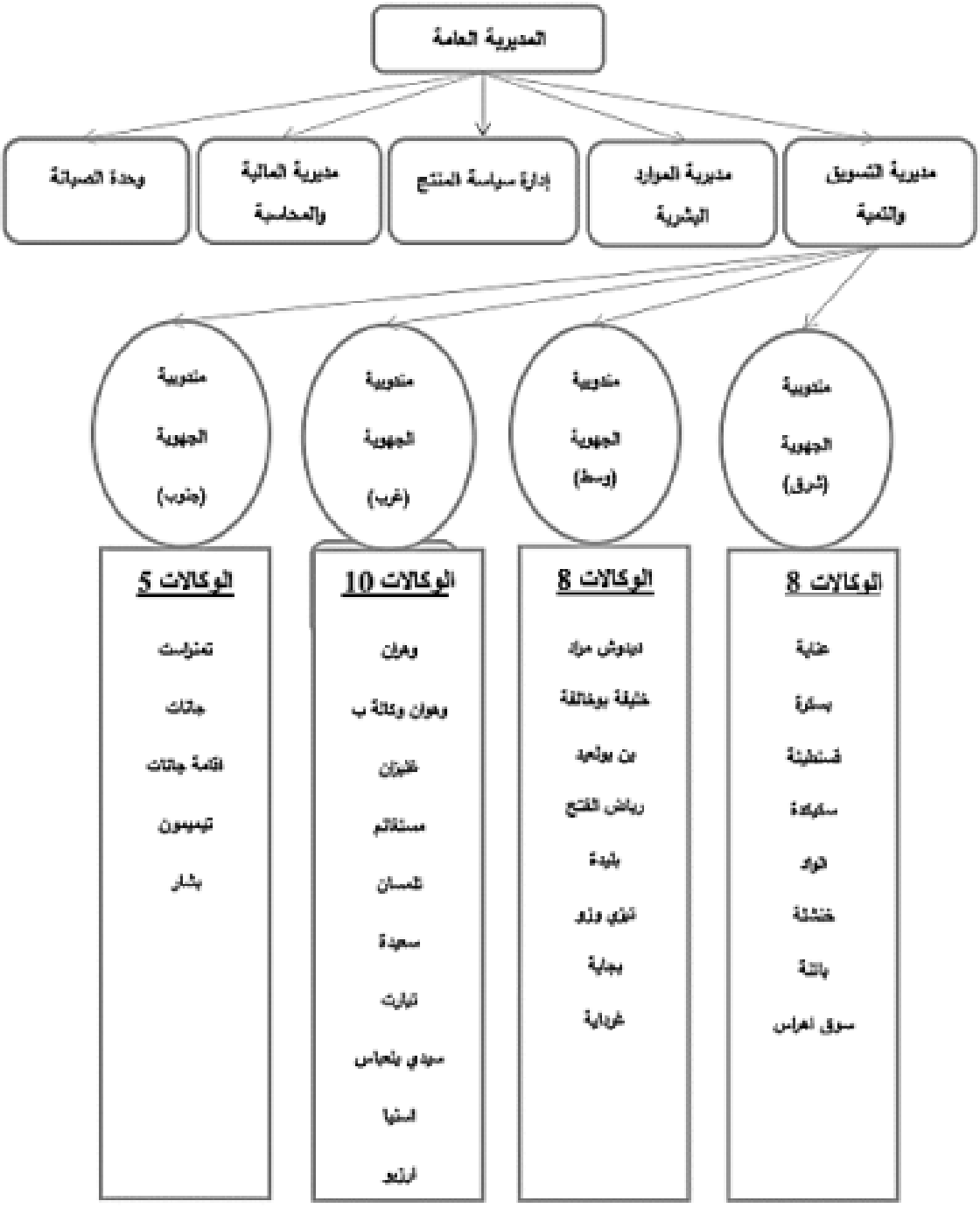
المديرية العامة
مديرية التسويق والتنمية
مديرية الموارد البشرية
إدارة سياسة المنتج
مديرية المالية والمحاسبة
وحدة الصيانة
مندوبية الجهوية (شرق)
مندوبية الجهوية (وسط)
مندوبية الجهوية (غرب)
مندوبية الجهوية (جنوب)
الوكالات 8
عنابة
بسكرة
قسنطينة
سكيكدة
الوادي
خنشلة
باتنة
سوق اهراس
الوكالات 8
اعبابوش مراد
خليفة بوخالفة
بن بوعلعيد
رياض الفتح
بليدة
تيزي وزو
بجاية
غرداية
الوكالات 10
وهران
وهران وكالة ب
تلمسان
مستغانم
تلمسان
سعيدة
تيارت
سيدي بلعباس
النعامة
ارزيو
الوكالات 5
تمنراست
جانات
اقامة جانات
تيميمون
بشار

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المصادر

المصادر الوطنية:

- المرسوم الرئاسي رقم 63-747، المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، يتضمن تنظيم وزارة السياحة، جار العدد 97 مؤرخة في 27 ديسمبر 1963، المعدل.
- المرسوم الرئاسي رقم 64-190 المؤرخ في 23 جوان 1964 يتضمن إنشاء هيئة من حراس الأملاك الشاغرة ذات طابع سياحي أو مستعملة للسياحة، ج ر العدد 11، المؤرخة في 03 جويلية 1964.
- -المرسوم الرئاسي رقم 66-57، المؤرخ في 04 أفريل 1966، المتضمن تطبيق الأمر رقم 66-62
- المرسوم الرئاسي رقم 66-75، مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1385، الموافق ل 04 أفريل 1966، المتضمن تطبيق الأمر رقم 62-66، المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية، ج ر العدد 28، بتاريخ 08 أفريل 1966.
- المرسوم الرئاسي رقم 76-63، مضي في 25 مارس 1976، يتعلق بتأسيس السجل العقاري، ج ر العدد 30، مؤرخة في 13 افريل 1976، المعدل والمتمم.
- المرسوم الرئاسي رقم 80-77، مؤرخ في 15 مارس سنة 1980، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي، ج ر مؤرخة في 18 مارس سنة 1980، المعدل والمتمم.
- المرسوم الرئاسي رقم 02-479، مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، يتضمن إنشاء المجلس الوطني لسياحة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، ج ر العدد 89، مؤرخة في 31 ديسمبر 2002، المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 440-21، مورخ في 07 نوفمبر 2021، ج ر العدد 86، المؤرخة في 11 نوفمبر 2021
- المرسوم رقم 63-474، مؤرخ في 20 ديسمبر 1963، يتضمن تنظيم وزارة السياحة، ج ر العدد 97، مؤرخة في 27 ديسمبر 1963.

- المرسوم رقم 80-77، مورخ في 15 مارس سنة 1980، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي، ج ر العدد 12، مؤرخة في 18 مارس سنة 1980، المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 208-83، مورخ في 26 مارس سنة 1983، ج ر العدد 13، مؤرخة في 29 مارس سنة 1983.

- المرسوم رقم 88-214، مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، ج ر العدد 44، المؤرخة في 2 نوفمبر سنة 1988، والمادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم 402-92، مورخ في 31 أكتوبر سنة 1992، ج ر العدد 79، مؤرخة في 02 نوفمبر 1992، المعدل والمتمم للمرسوم

- المرسوم التنفيذي رقم 92-402، مورخ في 31 أكتوبر سنة 1992، ج ر العدد 79، مؤرخة في 02 نوفمبر 1992، المعدل والمتمم للمرسوم88-214

- المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 جانفي 1994، المتضمن انشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية ، ج ر ، العدد 05 ،صادرة بتاريخ 26 جانفي 1998

- المرسوم التنفيذي رقم 16-06، مؤرخ في 10 جانفي2016، ج ر العدد 2، مؤرخة في 13 جانفي 2016، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 275-17، مؤرخ في 07 أكتوبر 2017، ج ر العدد 59، مؤرخة في 17 أكتوبر 2017،

- المرسوم التنفيذي رقم 17-274، مؤرخ في 07 أكتوبر 2017، ج ر العدد 59، المؤرخة في 17 أكتوبر 2017، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 195-20، مؤرخ في 25 جويلية 2020، ج ر العدد 43، المؤرخة في 28 جويلية 2020، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 400-21، مؤرخ في 21 أكتوبر 2021، الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ج ر العدد 81، المؤرخة في 24 أكتوبر 2021.

- المرسوم تنفيذي رقم 20-196، مؤرخ في 25 جويلية 2020، ج ر العدد 43، المؤرخة في 28 جويلية 2020، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 401-21، مؤرخ في21 أكتوبر 2021، الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ج ر العدد 81، المؤرخة في 24 أكتوبر 2021.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-196، مؤرخ في 25 جويلية سنة 2020، ج ر العدد 43، بتاريخ 28 جويلية 2020، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16-06، المؤرخ في 10 جانفي سنة

2016، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، ج ر العدد 43، صادرة بتاريخ 28 جويلية 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 23-489 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 يتضمن إنشاء وتنظيم وسير الوكالة الوطنية للعقار السياحي .يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم وتسيير العقار السياحي في الجزائر، من خلال إنشاء وكالة وطنية تتولى مهام التخطيط، التسيير، وتعبئة العقار السياحي التابع لأملاك الدولة الخاصة، بما يساهم في دعم الاستثمار السياحي وتعزيز التنمية الاقتصادية في هذا القطاع
- **القرارات الوزارية :**
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يوفمبر سنة 2002، يتضمن التنظيم الداخلي للديوان الوطني للسياحة، ج ر العدد 78، سنة 2002
- قرار مورخ فى 31 جانفى 2008، المتضمن إنشاء ملحقات للوكالة الوطنية لتنمية السياحة، ج ر العدد 19، سنة 2008.
- قرار وزير السياحة مورخ في 27 جانفي 2011، يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الديوان الوطني للسياحة، ج ر العدد 22، مورخة في 10 أفريل 2011
- القرار المؤرخ في 14 جويلية 2011 ، الذي يعدل القرار المؤرخ في 27 جانفي 2011، المتضمن تعيين اعضاء مجلس ادارة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ، ج ر رقم 54 ، سنة 2011
- قرار مؤرخ في 23 ماي سنة 2012، يعدل القرار المؤرخ في 27 جانفي 2011، والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، ج ر رقم 09 سنة 2013.

ثانياً: المراجع

الكتب:

- مصطفى يوسف كافي ،السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة ، الفا للوثائ ققسنطينة الجزائر، الطبعةالاولى ، 2017
- جلال بدر خضرة، مصطفى يوسف كافي هنادي محمد مخلوف ، السياحةالريفية ، ألفا للوثائق قسنطينة الجزائر، ط1، 2017 ،ص 22.
- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة ألولى سنة 2007
- مجيد حميد العزاوي، مفاهيم سياحية ، دارالمناهج للنشرو التوزيع الاردن ،الطبعة1، 2018
- مصطفى عبدالقادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة ، الأولى، 2003
- هدى سيد لطيف،السياحة بين النظرية و التطبيق ، الشركة العربية للنشر و التوزيع ، مصر، 1994
- صليحة محمد عشي، جغرافية السياحة في بلدان المغرب العربي– الجزائر– تونس– المغرب، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ألردن، سنة 2018
- يسرى دعبس ، الإرشاد السياحي ، دراسات وبحوث في أنتثروبيولوجيا المتاحف ،الطبعةالأولى ، الملتقى المصري للإبداع و التنمية ، مصر، 2006

الرسائل العملية:

أطروحات الدكتوراه

1. بن حملاوي نونة، واقع و افاق التسويق السياحي الالكتروني بالمؤسسات السياحية الجزائرية ، دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT، اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2019
2. شرفاوي عائشة ، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

3. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات و المعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة2025 ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012- 2013

رسائل الماجستير:

- حماني أمينة ، اثر الاتصالات الالكترونية في استقطاب السياح ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 187.
- نورة بن حود ، دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة في ترقية قطاع السياحة بالجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2019 ،

المقالات العلمية:

1. سعاد طبعة و عالية بشير ، اهمية السياسة في احداث التغير السوسيو اقتصادي في المجتمع الجزائري ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد6

المواقع الالكترونية:

1. موقع الديوان الوطني التونسي للسياحة https://ontt.tn/ar
2. موقع وزارة السياحةوالصناعاة التقليدية /https://www.mta.gov.dz

ثالثا : المراجع الاجنبية

1. Houari (H), La politique touristique et les investissements en Algérie de puis 1965, Université d'Alger, Faculté de Droit et de Science économique, Alger, 1973.p 4-5

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
الفهرس	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة:	9-1
الفصل الأول: التنظيم السياحي للجزائر	
المبحث الأول: مفهوم السياحة	10
المطلب الأول: تعريف السياحة	10
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياحة	13
المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على السياحة في الجزائر	28
المطلب الاول: الهيئات المركزية	28
المطلب الثاني المؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسياحة	36
الفصل الثاني : التنظيم القانوني للديوان الوطني الجزائري للسياحة	
المبحث الاول : الاطار التنظيمي لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT	51
المطلب الاول : تقديم عام لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT	52
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و الاداري لمؤسسة الديوان الوطني الجزائري للسياحة	57
المبحث الثاني :وظائف و مهام و عروض الديوان الوطني الجزائري للسياحة	64
المطلب الأول: وظائف الأساسية للديوان الوطني الجزائري للسياحة	64
المطلب الثاني : تشكيلة عروض الديوان الوطني الجزائري للسياحة(ONAT)	69
خاتمة	82
قائمة المصادر و المراجع	84

ملخص

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل مدى نجاعة الآليات التي يعتمدها **الديوان الوطني الجزائري للســـياحة (ONAT)**في أداء مهامه المتعلقة بالترويج السياحي للجزائر، باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسة السياحية الوطنية.

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الإطار المفاهيمي للسياحة والهيئات المشرفة عليها في الجزائر، ثم تحليل التنظيم القانوني والإداري للديوان، إلى جانب وظائفه، مهامه، وتشكيلة العروض السياحية التي يسوقها على المستوى الوطني والدولي. كما تم الاستعانة بدراسة مقارنة مع الديوان الوطني التونسي للسياحة، كنموذج لدولة نجحت نسبيًا في تفعيل آليات الترويج السياحي.

أظهرت النتائج أن الديوان الوطني الجزائري للسياحة يمتلك هيكلة تنظيمية ملائمة، ويضطلع بمجموعة من المهام ذات البعد الترويجي، إلا أن فعالية هذه الآليات تبقى محدودة في ظل جملة من العراقيل، من بينها: ضعف الموارد البشرية والمالية، غياب الاستراتيجية الوطنية الموحدة للترويج، نقص التحول الرقمي، وضعف التنسيق المؤسساتي مع باقي الهيئات السياحية.

وانتهت الدراســـة إلى أن الآليات الحالية، على الرغم من أهميتها، غير كافية لوحدها لضـــمان ترويج فعال للســـياحة الجزائرية، مما يســـتدعي إعادة النظر في الإطار التنظيمي للديوان، وتعزيز قدراته، وتطوير أدواته التسويقية، خاصة الرقمية منها، في إطار رؤية شاملة ومتكاملة.

Abstract

This study aims to analyze the effectiveness of the mechanisms employed by the **Algerian National Tourist Office (ONAT)** in fulfilling its mission of promoting tourism in Algeria. As a public industrial and commercial institution, ONAT plays a central role in the implementation of national tourism policies.

a descriptive and analytical approach was adopted. The study first explored the conceptual framework of tourism and the institutional bodies overseeing it in Algeria. It then focused on the legal and administrative organization of ONAT, its core functions, and the range of tourism services it offers nationally and internationally. A comparative analysis was also conducted with the Tunisian National Tourist Office, which serves as a benchmark for more effective promotional practices.

The findings revealed that, despite having a functional organizational structure and a defined set of promotional tasks, ONAT faces several limitations that hinder its performance. These include insufficient financial and human resources, the absence of a unified national tourism strategy, limited digital transformation, and weak institutional coordination with other tourism stakeholders.

The study concluded that while the existing mechanisms are important, they are not sufficient on their own to achieve effective tourism promotion. A comprehensive overhaul is needed—enhancing ONAT's legal framework, empowering its resources, and adopting modern digital marketing tools within an integrated national tourism vision.